

تقرير رئيس الصندوق بشأن

قرضين مقترح تقديمهما إلى

جمهورية مالي من أجل

المشروع الثاني لدعم التدريب المهني، والعمالة وريادة الأعمال لشباب الريف

رقم المشروع: 2000004014

الوثيقة: EB 2022/137/R.37/Rev.1

بند جدول الأعمال: 16(أ)(3)(ج)

التاريخ: 28 ديسمبر/كانون الأول 2022

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للموافقة

الإجراء: المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الواردة في الفقرة 50.

الأسئلة التقنية:

Norman Messer

المدير القطري

شعبة أفريقيا الغربية والوسطى

البريد الإلكتروني: n.messer@ifad.org

Sana F.K Jatta

المدير الإقليمي بالإنابة

شعبة أفريقيا الغربية والوسطى

البريد الإلكتروني: s.jatta@ifad.org

جدول المحتويات

ii	خريطة منطقة المشروع
iii	موجز التمويل
1	أولاً- السياق
1	ألف- السياق الوطني ومسوّغات تدخل الصندوق
2	باء- الدروس المستفادة
2	ثانياً- وصف المشروع
2	ألف- الأهداف، والمنطقة الجغرافية للتدخل، والمجموعات المستهدفة
3	باء- المكونات، والحصائل والأنشطة
4	جيم- نظرية التغيير
4	دال- المواءمة والملكية، والشراكات
4	هاء – التكاليف، والفوائد، والتمويل
9	ثالثاً- إدارة المخاطر
9	ألف- المخاطر وتدابير التخفيف منها
9	باء- الفئة البيئية والاجتماعية
10	جيم- تصنيف المخاطر المناخية
10	دال- القدرة على تحمل الديون
10	رابعاً- التنفيذ
10	ألف- الإطار التنظيمي
12	باء- التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلم، وإدارة المعرفة، والتواصل
13	جيم- خطط التنفيذ
13	خامساً- الوثائق القانونية والسند القانوني
13	سادساً- التوصية

فريق تنفيذ المشروع

Sana F.K. Jatta	المدير الإقليمي:
Norman Messer	المدير القطري:
Fanny Grandval	الموظفة التقنية الرئيسية:
Awa Mbaye/ Mohamed Mouctar Diallo	موظف المالية:
Maam Suwadu Jimbira-Sakho	أخصائية المناخ والبيئة:
Aspasia Tsekeri	موظفة الشؤون القانونية:

موجز التمويل

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وزارة الاقتصاد والمالية وزارة ريادة الأعمال الوطنية والتوظيف والتدريب المهني	المؤسسة المبادرة: المقترض/المتلقي: الوكالة المنفذة: التكلفة الكلية للمشروع:
99.1 مليون يورو (ما يعادل 100 مليون دولار أمريكي تقريبا)	قيمة القرض 1 المقدم من الصندوق (شروط فائقة التيسيرية):
30.9 مليون يورو (ما يعادل 31.2 مليون دولار أمريكي تقريبا)	قيمة القرض 2 المقدم من الصندوق (شروط تيسيرية للغاية):
7.73 مليون يورو (ما يعادل 7.8 مليون دولار أمريكي تقريبا)	شروط القرضين المقدمين من الصندوق:
شروط فائقة التيسيرية: 50 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها 10 سنوات، ويتحمل رسم خدمة قدره 0.10 في المائة سنويا (تعديلات للقروض بعملة واحدة)	
شروط تيسيرية للغاية: 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها 10 سنوات، ويتحمل رسم خدمة قدره 0.75 في المائة سنويا (تعديلات للقروض بعملة واحدة)	
مؤسسات التمويل البالغ الصغر في مالي	الجهة المحلية المشاركة في التمويل:
8.34 مليون يورو (ما يعادل 8.4 مليون دولار أمريكي تقريبا)	قيمة التمويل المشترك:
القروض البالغة الصغر بأسعار فائدة تجارية	شروط التمويل المشترك:
7.3 مليون يورو (ما يعادل 7.4 مليون دولار أمريكي تقريبا)	مساهمة المقترض/المتلقي:
5.6 مليون يورو (ما يعادل 5.6 مليون دولار أمريكي تقريبا)	مساهمة المستفيدين:
39.6 مليون يورو (ما يعادل 39.6 مليون دولار أمريكي تقريبا)	فجوة التمويل:
15.1 مليون يورو (ما يعادل 15.28 مليون دولار أمريكي تقريبا)	قيمة التمويل المناخي الذي يقدمه الصندوق:

أولا- السياق

ألف- السياق الوطني ومسوّغات تدخل الصندوق

1- **مالي بلد منخفض الدخل عانى مؤخرا من نكسات اقتصادية.** ويبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 858.92 دولارا أمريكيا للفرد في عام 2020، وبذلك تُعد مالي من بين أقل البلدان دخلا في العالم. وارتفع عجز الميزانية من 1.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 إلى 6.1 في المائة في عام 2020، ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض الإيرادات الضريبية. كما أن مالي بلد في وضع هش ومدرج على قائمة البنك الدولي المنسقة للبلدان التي تشهد نزاعات متوسطة الشدة.¹ ولا يزال معدل انتشار الفقر في مالي مرتفعا ويتركز في المناطق الريفية.

2- **المواءمة مع الأولويات الوطنية.** يتسم تعزيز عمالة الشباب بأهمية قصوى وينعكس في معظم السياسات القطاعية. وسيسهم المشروع الثاني المقترح لدعم التدريب المهني، والعمالة وريادة الأعمال لشباب الريف (ويشار إليه فيما بعد باسم "المشروع الثاني") في تحقيق أهداف الأمن الغذائي الوطنية وكذلك تلك المرتبطة بالتخفيف من آثار تغير المناخ والسياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين.

3- **الجهات الفاعلة الرئيسية والترتيبات المؤسسية.** ستشمل الجهات الفاعلة الرئيسية مقدمي الخدمات المتخصصين - وهم بعض من أفضل مقدمي الخدمات أداءً في المرحلة الأولى - بالإضافة إلى منظمات المزارعين والشباب على مختلف المستويات والمنظمات المجتمعية. وسيجري اختيارهم على أساس تنافسي، وستكون عقودهم قائمة على الأداء.

الجوانب الخاصة المتعلقة بأولويات التعميم المؤسسي في الصندوق

4- تقل أعمار أكثر من 80 في المائة من سكان مالي عن 35 سنة. وفي كل سنة، يدخل حوالي 300 000 شاب إلى سوق العمل في سياق اقتصادي ضعيف، قوضته مؤخرا جائحة كوفيد-19 وبيئة سياسية غير مواتية يتخللها انعدام الأمن. ويواجه شباب الريف، ومعظمهم من ذوي التدريب الضعيف، البطالة والعمالة الناقصة. وتماشيا مع التزامات التعميم في الصندوق، صُنّف المشروع الثاني على أنه:

☒ يراعي الشباب

☒ يعطي الأولوية للأشخاص ذوي الإعاقة

☒ يشمل التمويل المناخي

☒ يشمل القدرة التكيفية

5- وتبلغ قيمة مؤشر عدم المساواة بين الجنسين في مالي 0.613، مما يجعلها تشغل المرتبة 155 من أصل 170 بلدا في عام 2021.² وزاد الضغط على الموارد الطبيعية لاستدامة الأنشطة الزراعية كمصدر للنزاع، في حين أن الوصول إلى الأنشطة غير الزراعية لا يزال صعبا للغاية بالنسبة للنساء الريفيات. ووفقا للمبادرة العالمية للتكيف التابعة لجامعة نوتردام، تشغل مالي المرتبة السابعة لأشد البلدان ضعفا فيمل يتعلق بتغير المناخ، والسابعة والثلاثين من حيث استعدادها للتصدي للصدمات المناخية.

¹ البنك الدولي. 2022. قائمة الحالات الهشة والمتأثرة بالنزاعات. [FCSList-FY22.pdf \(worldbank.org\)](https://www.worldbank.org/FCSList-FY22.pdf)

² برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2022.

مسوّغات تدخل الصندوق

6- يتمتع الصندوق بسجل طويل وناجح إلى حد ما في مالي في تحديد رواد الأعمال الشباب وتدريبهم، مما يُيسّر وصولهم إلى الخدمات المالية وربطهم بالأسواق. وخلال المرحلة الأولى من هذا المشروع، جرى إنشاء أكثر من 13 000 نشاط ومؤسسة بالغ الصغر مدر للدخل بقيادة الشباب في 1 504 قرى. وسيعمل المشروع الثاني على تعزيز هذه الإنجازات وتوسيع نطاقها في العديد من سلاسل القيمة الزراعية العالية الإمكانيات وعدد قليل من سلاسل القيمة غير الزراعية، بناء على فرص السوق وإمكانات إدماج الشباب. وسيحفز المشروع الثاني الإمكانيات الريادية للشابات على وجه الخصوص، والتي ظلت غير مستغلة إلى حد كبير حتى الآن.

باء- الدروس المستفادة

- 7- **الاستهداف المجتمعي والتوجه الوظيفي.** بناء على الخبرة المكتسبة في المرحلة الأولى، أصبح الميسرون العاملون على مستوى القاعدة الشعبية المعينون محليا جزءا لا يتجزأ من نهج شفاف وتشاركي حقيقي لتحديد القيود التي يواجهها الشباب وتطلعاتهم، مما أدى إلى ملكية قوية للمشروع.
- 8- **يتعين أن يكون خلق فرص العمل على أساس نماذج تنمية المؤسسات البالغة الصغر مدفوعا أكثر بالطلب.** ويجب أن تؤخذ الاحتياجات المحددة لسوق العمل في الاعتبار، ولا سيما في سياق ربط الشباب بسلاسل القيمة.
- 9- **وفورات الحجم والاستدامة في تقديم الخدمات المالية المناصرة للفقراء.** نجحت المرحلة الأولى من المشروع في تجربة نظام يجري بموجبه استخدام الودائع لأجل كضمان للشباب المستهدف على أساس فردي. وقد أدى ذلك إلى الحد من انتشار مؤسسات التمويل البالغ الصغر؛ وللتعويض عن هذا القصور، لن يُنشئ المشروع الثاني آلية تشجع المدخرات المحسنة فحسب، بل سيُنشئ أيضا صندوق ضمان تحت إدارة مهنية من شأنه أن يسمح لمؤسسات التمويل البالغ الصغر بتنمية حافظتها من العملاء الشباب.
- 10- **يتعين أن تكون عقود مقدمي الخدمات مستندة إلى النتائج مع ضمان الاستمرارية.** وينبغي تمكين مقدمي الخدمات من التخطيط على المدى الطويل، والذي لا يعفيهم من تقييمات الأداء السنوية (شرط لتجديد العقد).
- 11- **أدى النهج المكون من مرحلتين لتوسيع منطقة المشروع في إطار المرحلة الأولى إلى تأخير التنفيذ.** وسيتبنى المشروع الثاني نهجا موجهها نحو العمليات سيسمح بالامتداد التدريجي إلى مناطق جديدة عندما تسمح الظروف بذلك، ولا سيما الوضع الأمني.
- 12- **يؤدي ربط الشباب المستهدف بسلاسل القيمة جيدة التنظيم إلى زيادة احتمالية استدامة أنشطتهم الاقتصادية.** ويمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز نوع التطوير التنظيمي الذي يسمح للشباب بالمشاركة في المشتريات والمبيعات بالجملة على طول بعض سلاسل القيمة الأكثر تنظيما وانضباطا.

ثانيا- وصف المشروع

ألف- الأهداف، والمنطقة الجغرافية للتدخل، والمجموعات المستهدفة

13- **الهدف الإنمائي للمشروع الثاني** هو تشجيع تنظيم المشروعات في المناطق الريفية وتيسير الإدماج الاقتصادي للشباب في سلاسل القيمة الزراعية والقطاعات الفرعية غير الزراعية. وبالتالي سيسهم المشروع في تحقيق الهدف الاستراتيجي الثاني لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية وهو: تعزيز وصول المنتجين أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق.

- 14- وتتوافق **منطقة التدخل الجغرافية** مع استراتيجية استهداف برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، والتي تشمل ثماني مناطق. وسيبدأ التنفيذ في الجنوب ذي الكثافة السكانية العالية، في أفقر 12 مقاطعة في البلد والتي تقع في كوليكورو وسيكاسو وكايس وسيغو. وبعد تغطية "مناطق التركيز" هذه (التي سبق تغطيتها في المرحلة الأولى)، قد يوسع المشروع الثاني نطاقه إلى "مناطق الامتداد" (بما في ذلك مناطق موبتي وغاو وتومبوكتو وكيدال)، رهنا بمجموعة من الشروط التي يتعين الوفاء بها، ولا سيما الشواغل الأمنية.
- 15- وسيكون اختيار المجموعات المستهدفة متسقا مع سياسة الاستهداف في الصندوق وأهداف التعميم. سيجري تسجيل شباب الريف المؤهلين وتقديم خدمات المشورة وخدمات التوجيه الوظيفي لهم من خلال مقدمي الخدمات المتخصصين ومنظمات المنتجين. وسيستفيد حوالي 60 000 شاب ريفي تتراوح أعمارهم بين 15 و40 سنة من التدريب المهني و/أو الإدماج الاقتصادي من خلال ريادة الأعمال البالغة الصغر أو العمل بمرتبات، وسيجري ربط 9 000 شاب ريفي بسلاسل الإمداد؛ وبصفة عامة، ستكون نسبة 40 في المائة من المستفيدين من النساء.

باء- المكونات، والحاصل والأنشطة

- 16- **مكونات المشروع هي:** (1) تحسين البيئة المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية المواتية لتعزيز ريادة أعمال وعماله شباب الريف؛ (2) دعم شباب الريف في توليد دخل لائق من خلال الوصول المستدام إلى الخدمات المالية وغير المالية المتوافقة مع تطلعاتهم ومتطلبات السوق؛ (3) تنسيق المشروع وإدارته.
- 17- ويرد أدناه ملخص للنتائج المتوقعة حسب المكون.

- **المكون 1** سيؤدي إلى بيئة مؤسسية واجتماعية واقتصادية أكثر ملاءمة لتعزيز ريادة أعمال وعماله الشباب في المناطق الريفية. وستكون هذه هي النتيجة المجمعة للنشاط 1-1-1 - تعزيز قدرات وزارة ريادة الأعمال الوطنية والتوظيف والتدريب المهني وفروعها؛ والنشاط 1-1-2 - بناء قدرات مراكز التدريب المهني والجهات الفاعلة الإقليمية والمحلية المسؤولة عن تقديم الخدمات التي تلبي احتياجات شباب الريف؛ والنشاط 1-1-3 - بناء قدرات المنظمات الاتحادية لشباب الريف والمنظمات والوكالات الجامعة الأخرى المماثلة، وكذلك فروعها الشعبية.
- **المكون 2** سيؤدي إلى عمالة الشباب (العاملون لحسابهم الخاص والعاملون برواتب) في العديد من قطاعات سلسلة القيمة. وستكون هذه هي النتيجة المجمعة للنشاط 1-1-2 - استهداف شباب الريف وتزويدهم بالخدمات الاستشارية وخدمات التوجيه الوظيفي. وستقوم وحدة إدارة المشروع، على أساس تنافسي، بتعيين المنظمات غير الحكومية كمشغلين للتواصل مع الشباب وكمشغلين استشاريين. وستوقع وحدة إدارة المشروع أيضا عقود شراكة استراتيجية مع منظمات جامعة محددة للمزارعين، يجري اختيارها بناء على تقييم لقدراتها على تقديم الخدمات المطلوبة؛ والنشاط 1-2-2 - تزويد شباب الريف بالتدريب المناسب وتنمية الأعمال وخدمات المتابعة، والتي سيجري التخلص منها تدريجيا. وستتعاقد وحدة إدارة المشروع مع مقدمي الخدمات المختارين بصورة تنافسية لتدريب الشباب ودعمهم، بما في ذلك الوكالات التي جرى تعزيزها بموجب المكون الفرعي 1-1؛ والنشاط 1-1-3 - إدماج شباب الريف المدربين في سلاسل القيمة الزراعية وغير الزراعية.
- **المكون 3** سيضمن وجود مشروع جيد التنسيق والإدارة. وستشمل الأنشطة الإدارة المالية، والتوريد، والرصد والتقييم، وإدارة المعرفة.

جيم- نظرية التغيير

- 18- سيجري اتباع مسارين يعززان بعضهما البعض: (1) على جانب العرض من التدريب المهني والبنية التحتية الاستراتيجية الصغيرة الحجم، رفع مستوى جودتها وزيادة توافرها وملاءمتها للشباب المستهدف؛ (2) على جانب الطلب، تحديد احتياجات الخدمات المالية وغير المالية وتجميعها ودعم الوصول إلى هذه الخدمات لإقامة روابط بالسوق من خلال المشروعات الفرعية لسلاسل الإمداد التي يقودها الشباب، وعن طريق توجيه الدعم إلى المهن غير الزراعية الرئيسية ذات الأهمية لشباب الريف.
- 19- وتشمل الافتراضات اهتمام الشباب الحقيقي بالتعلم، وحوافز قوية بما فيه الكفاية لمقدمي الخدمات للالتزام بمسوغات المشروع. كما يتعين أن يظل الوضع الأمني مستقرًا على الأقل، إن لم يتحسن.

دال- المواعمة والملكية، والشراكات

- 20- يتواءم المشروع الثاني مع الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016-2025،³ ومع السياسة الزراعية الوطنية. وسيُنفذ المشروع في إطار البرنامج العشري الثاني لتطوير التعليم والتدريب المهني 2019-2028. وسيعتمد المشروع على شراكات البرامج القطرية الجارية.

هاء – التكاليف، والفوائد، والتمويل

- 21- تقدر تكاليف المشروع بمبلغ 99.1 مليون يورو على مدى سبع سنوات، وتتألف من التكاليف الأساسية البالغة 90.4 مليون يورو (91.2 في المائة من إجمالي التكاليف) والطوارئ المادية والسعرية بمبلغ 8.7 مليون يورو (8.8 في المائة من إجمالي التكاليف). وتستند هذه التكاليف إلى معدل تضخم وطني يبلغ 2.6 في المائة في السنة ومعدل تضخم دولي يبلغ 2 في المائة في السنة؛ وحالات طوارئ مادية حتى مستوى 5 في المائة لبعض فئات الإنفاق، استنادًا إلى تجربة البرنامج القطري الأخيرة. وتمثل تكاليف الاستثمار 88 في المائة من التكاليف الأساسية، أي 80 مليون يورو، وتمثل تكاليف التشغيل منها 12 في المائة (10.4 مليون يورو).
- 22- ويمكن تدبير موارد لسد فجوة التمويل الكبيرة البالغة 39.6 مليون دولار أمريكي من خلال الدورات اللاحقة لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء و/أو من خلال آلية الحصول على الموارد المقترضة (بموجب شروط تمويل تحدد لاحقًا وورهنًا بالإجراءات الداخلية وموافقة المجلس التنفيذي اللاحقة) أو عن طريق تحديد التمويل المشترك أثناء التنفيذ.
- 23- ويُحسب جزئيًا المكوّن الفرعي 1-2 للمشروع بشأن البنية التحتية القادرة على الصمود على أنه تمويل مناخي. ووفقًا لمنهجيات المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لتتبع تمويل التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، يقدر المبلغ الإجمالي للتمويل المناخي المُقدم من الصندوق لهذا المشروع بمبلغ 15.1 مليون يورو.

³ سيسهم المشروع في أهداف التنمية المستدامة التالية: القضاء على الفقر (هدف التنمية المستدامة 1)؛ والقضاء التام على الجوع (هدف التنمية المستدامة 2)؛ والتعليم الجيد (هدف التنمية المستدامة 4)؛ والمساواة بين الجنسين (هدف التنمية المستدامة 5)؛ والعمل اللائق ونمو الاقتصاد (هدف التنمية المستدامة 8)؛ والحد من أوجه عدم المساواة (هدف التنمية المستدامة 10)؛ والعمل المناخي (هدف التنمية المستدامة 13).

الجدول 1

تكاليف المشروع حسب المكون والمكون الفرعي والجهة الممولة

(بالآلاف الدولارات الأمريكية)

المكونات/المكون الفرعي	قرض الصندوق بشروط فائقة التيسيرية		قرض الصندوق بشروط تيسيرية للغاية		مؤسسات التمويل البالغ الصغر		المستفيدين		الحكومة		فجوة التمويل		المجموع	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
1- تحسين البيئة المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية المواتية لتعزيز ريادة الأعمال والعمالة لشباب الريف														
1-1 بناء قدرات المؤسسات العامة والخاصة	2 841.6	55.2	270.9	5.3	102.9	2	1 070.2	2	1 070.2	2	860.3	20.8	5 145.9	16.7
2-1 بنية تحتية ضخمة قادرة على الصمود لشباب الريف	5 977.6	33.7	43.6	0.2	1 307.8	7.4	3 793.5	7.4	3 793.5	7.4	6 605.8	21.4	17 728.3	37.3
المجموع الفرعي	8 819.3	38.6	314.5	1.4	1 410.6	6.2	4 863.7	6.2	4 863.7	6.2	7 466.1	21.3	22 874.2	32.6
2- دعم شباب الريف في توليد الدخل اللانق من خلال الوصول المستدام إلى الخدمات المالية وغير المالية المتوافقة مع تطلعاتهم ومتطلبات السوق														
1-2 دعم شباب الريف في اختيار مسار وظيفي مهني	9 927.8	43.7	392.3	1.7	3.5	-	446.1	-	446.1	-	11 932.3	2	22 702	52.6
2-2 دعم وصول شباب الريف إلى الخدمات المالية المناسبة	7 264.7	18.6	6 330.9	16.2	4 170.5	21.3	54.1	10.7	54.1	10.7	12 953.1	0.1	39 109.9	33.1
المجموع الفرعي	17 192.5	27.8	6 723.3	10.9	8 336.5	13.5	4 174	13.5	4 174	13.5	24 885.4	0.8	61 811.9	40.3
3- تنسيق المشروع وإدارته	4 921.3	34	709.4	4.9	1 917.2	6.8	1 917.2	6.8	1 917.2	6.8	6 906	13.3	14 453.9	47.8
المجموع	30 933	31.2	7 747.2	7.8	8 336.5	8.4	5 584.7	8.4	5 584.7	8.4	7 281.2	7.3	99 140	39.6

الجدول 2

تكاليف المشروع حسب فئة الإنفاق والجهة الممولة

(بالآلاف الدولارات الأمريكية)

المجموع		فجوة التمويل		الحكومة		المستفيدين		مؤسسات التمويل البالغ		قرض الصندوق بشروط		قرض الصندوق بشروط		فئة الإنفاق	
المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	المبلغ	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%		
تكاليف الاستثمار															
16.1	15 941.4	36.1	5 749.5	18	2 869.4	8.8	1 410.6					-	37.1	5 911.8	1- الأشغال المدنية
2.9	2 832.3	5.9	166.8							42.4	1 199.5	51.8	1 466.1	2- أموال الضمان	
2.8	2 814.4	5.4	151.6	0.8	11.5					30.2	850.9	64	1 800.4	3- أموال لإعادة تمويل الصندوق الاجتماعي للتنمية	
4.2	4 150.8	17.7	735.9	40	1 660.3							-	42.3	1 754.6	4- المعدات
1.2	1 141.8	19.5	222.6	40	456.7					19.2	219.1	21.3	243.5	5- المركبات	
33.5	33 260.8	39.7	12 604			12.5	4 174	25.1	8 336.5	12.9	4 278.8	11.6	3 867.5	6- المنح النظرية	
1.3	1 312.2	23.3	305.2	18	236.3					11.7	154.2	47	616.7	7- الخدمات الاستشارية	
4.2	4 186.2	42.8	1 787.8	18	753.6					12.2	511.7	27.1	1 133.3	8- خدمات أخرى	
21.9	21 688.2	52.7	11 421									-	47.3	10 267.1	9- التدريب والمعلومات والتعليم والتواصل وحملات التوعية
0.4	398.9	29.2	116.6							28.9	115.2	41.9	167.2	10- حلقات العمل	
88.5	87 727.1	37.9	33 260.9	6.8	5 987.8	6.4	5 584.7	9.5	8 336.5	8.4	7 329.3	31	27 228	المجموع الفرعي	
التكاليف المتكررة															
9.6	9 510.9	53.4	5 074.1	10	951.1					3.7	348.6	33	3 137.2	1- تكاليف الموظفين	
1.9	1 902	48.5	922.6	18	342.3					3.6	69.2	29.9	567.9	2- التكاليف التشغيلية	
11.5	11 413	5 996.7	1 293.5									417.8	3 705.1	المجموع الفرعي	
100	99 140	39.6	39 257.6	7.3	7 281.2	5.6	5 584.7	8.4	8 336.5	7.8	7 747.2	31.2	30 933	المجموع	

الجدول 3

تكاليف المشروع حسب المكون والمكون الفرعي وسنة المشروع
(بالآلاف الدولارات الأمريكية)

السنة الأولى للمشروع		السنة الثانية للمشروع		السنة الثالثة للمشروع		السنة الرابعة للمشروع		السنة الخامسة للمشروع		السنة السادسة للمشروع		السنة السابعة للمشروع		المجموع	
المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
1- تحسين البيئة المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية الموازية لتعزيز ريادة الأعمال والعمالة لشباب الريف															
1 239.1	24.1	2 237.8	43.5	636.3	12.4	438	8.5	455	8.8	135.8	2.6	4	0.1	5 145.9	5.2
1-1 بناء قدرات المؤسسات العامة والخاصة															
30.1	0.2	3 155.8	17.8	5 306.5	29.9	4 831.8	27.3	4 369.9	24.6	17	0.1	17.3	0.1	17 728.3	17.9
2-1 بنية تحتية ضخمة قادرة على الصمود لشباب الريف															
1 269.2	5.5	5 393.6	23.6	5 942.6	26	5 269.8	23	4 824.8	21.1	152.9	0.7	21.3	0.1	2 2874.2	23.1
2- دعم شباب الريف في توليد الدخل اللائق من خلال الوصول المستدام إلى الخدمات المالية وغير المالية المتوافقة مع تطلعاتهم ومتطلبات السوق															
1 877.8	8.3	3 230	14.2	3 846.7	16.9	4 497	19.8	4 285.3	18.9	3 223.6	14.2	1 741.5	7.7	22 702	22.9
1-2 دعم شباب الريف في اختيار مسار وظيفي مهني															
5 429.9	13.9	8 199.7	21	4 841.5	12.4	4 962.8	12.7	5 091.8	13	5 224.2	13.4	5 360	13.7	39 109.9	39.4
2-2 دعم وصول شباب الريف إلى الخدمات المالية المناسبة															
7 307.7	11.8	11 429.6	18.5	8 688.2	14.1	9 459.8	15.3	9 377.2	15.2	8 447.9	13.7	7 101.5	11.5	61 811.9	62.3
3- تسييق المشروع وإدارته															
2 849.7	19.7	1 819.7	12.6	1 836.3	12.7	1 966.8	13.6	2 182	15.1	1 827.2	12.6	1 972	13.6	14 453.9	14.6
11 426.7	11.5	18 642.9	18.8	16 467.3	16.6	16 696.5	16.8	16 384	16.5	10 427.9	10.5	9 094.8	9.2	99 140	100

استراتيجية وخطة التمويل والتمويل المشترك

24- ستكون الاستراتيجية وخطة التمويل والتمويل المشترك على النحو التالي: (1) 39 في المائة من تمويل الصندوق، منها 31.2 مليون دولار أمريكي و7.8 مليون دولار أمريكي على التوالي في شكل قرض فائق التيسيرية وقرض تيسيري للغاية؛ (2) 39.6 في المائة من جهات مشاركة في التمويل أخرى (تحدد لاحقاً)؛ (3) 8.4 في المائة من مؤسسات التمويل البالغ الصغر؛ (4) 5.6 في المائة من المستفيدين؛ (5) 7.3 في المائة من الحكومة. وسيجري صرف تمويل الصندوق خلال السنوات الثلاث الأولى من التنفيذ، بينما تحدد الحكومة والصندوق جهات مشاركة في التمويل أخرى لسد فجوة التمويل الكبيرة البالغة 39.6 مليون دولار أمريكي. وإذا تعذرت تعبئة التمويل المشترك، سيجري استخدام دورة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء اللاحقة و/أو آلية الحصول على الموارد المقترضة (إذا أصبحت مالي مؤهلة). وقد بدأت المناقشات الأولية مع العديد من الشركاء الإنمائيين وستجري متابعتها قريباً. وستضمن ترتيبات التنفيذ الأسرع لاستهلال المشروعات الانتقال السلس من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية وبدء التشغيل المبكر.

الصرف

25- بمجرد دخول مختلف الأدوات المالية حيز التنفيذ، ستتبع تعبئة الأموال التي يديرها الصندوق مباشرة مبدأ الصناديق المتجددة وسيستند صرف الأموال إلى التقارير المالية المرحلية. وسيُسمح بعمليات السحب على أساس التقارير المالية المرحلية التي يُقدمها المشروع في موعد أقصاه 45 يوماً بعد نهاية كل فصل.

موجز للفوائد والتحليل الاقتصادي

26- يبلغ معدل العائد الداخلي الاقتصادي للحالة الأساسية 14.8 في المائة ويبلغ صافي القيمة الحالية 24.7 مليون دولار أمريكي باستخدام معدل خصم بنسبة 8 في المائة. ويؤكد تحليل الحساسية أن معدل العائد الداخلي وصافي القيمة الحالية قويان. فإذا زادت تكاليف الاستثمار بنسبة 10 في المائة و20 في المائة و30 في المائة، تكون معدلات العائد الداخلي 13.2 في المائة و11.8 في المائة و10.6 في المائة على التوالي مع صافي قيم حالية موجبة قدرها 20.2 مليون دولار أمريكي و15.7 مليون دولار أمريكي و11.2 مليون دولار أمريكي على التوالي. وإذا انخفضت الأرباح بنسبة 10 في المائة و20 في المائة و30 في المائة، تكون معدلات العائد الداخلي 13 في المائة و11.7 في المائة و9.2 في المائة على التوالي مع صافي قيم حالية قدرها 17.7 مليون دولار أمريكي و10.8 مليون دولار أمريكي و3.8 مليون دولار أمريكي على التوالي. وإذا تأخرت الفوائد لمدة سنة أو سنتين، سيبلغ معدل العائد الداخلي 12.7 في المائة و10.8 في المائة على التوالي مع ما يقابلها من صافي قيم حالية بقيمة 18.1 مليون دولار أمريكي و10.8 مليون دولار أمريكي على التوالي. ويُظهر تحليل هذه المؤشرات الاقتصادية أن المشروع مُجدٍ اقتصادياً.

استراتيجية الخروج والاستدامة

27- ستستند استراتيجية الخروج من المشروع إلى أربعة عناصر متتالية معروضة في دليل تنفيذ المشروع، تبدأ قبل سنتين من إقفال المشروع. وستُكفل استدامة المشروع من خلال: (1) استخدام المؤسسات الريفية المختارة الموجودة مسبقاً للتنفيذ؛ (2) الترتيبات المؤسسية والاقتصادية المبتكرة على امتداد سلاسل القيمة، مع تدريب الجهات الفاعلة على يد خبراء متعاقدين؛ (3) إشراك المؤسسات الوطنية في إدارة طرائق تقديم التمويل الريفي؛ (4) تعزيز خيارات التدريب المرتبطة بفرص السوق؛ (5) دعم إدماج الشباب في سلاسل القيمة الجيدة التنظيم وتعزيز الترتيبات التعاقدية مع وكلاء اقتصاديين راسخين في المراحل الأولى والنهائية؛ (7) تعزيز الممارسات الزراعية الإيكولوجية وسلاسل القيمة.

ثالثا- إدارة المخاطر

ألف- المخاطر وتدابير التخفيف منها

28- يُعد التصنيف العام للمخاطر المتأصلة في المشروع متوسطا، شأنه في ذلك شأن تصنيف المخاطر المتبقية. وأهم ثلاثة عوامل المخاطر يمكن أن تؤثر على التنفيذ وتحقيق الحصائل الإنمائية واستدامتها هي: (1) الشاغل الأمني للبلد الناجم عن الإرهاب والتمرد والجماعات الإجرامية (لا سيما في الشمال والوسط الشمالي)؛ (2) البيئة والمناخ، نظرا لكون مالي من أكثر البلدان تعرضا في جميع أنحاء العالم للكوارث الطبيعية وتغير المناخ، ونظرا لأن معظم زراعتها بعلية وتعتمد على أنماط هطول الأمطار الشديدة التقلب؛ (3) مسائل الإدارة المالية بسبب الافتقار إلى القدرات، ولا سيما في المكاتب الميدانية، وضعف تخطيط الميزانية ورصدها، وعدم كفاية الضوابط الداخلية.

29- وللتخفيف من آثار المخاطر المتعلقة بما يلي: (1) **السياق القطري** - قد يُكيف استعراض منتصف المدة طرائق التنفيذ إذا لزم الأمر، على سبيل المثال عن طريق زيادة الاعتماد على المنظمات المجتمعية بدلا من مقدمي الخدمات، (2) **المخاطر المتعلقة بالبيئة والمناخ** - سيجري تعزيز التكنولوجيات الذكية مناخيا، والسعي إلى اتباع الممارسات الزراعية الإيكولوجية، وزيادة الأعمال الخضراء، والوظائف غير الزراعية؛ (3) **المخاطر المتعلقة بالإدارة المالية** - سيجري تزويد المكاتب الميدانية ومنظمات المنتجين بموظفين متخصصين للإدارة المالية؛ وسيجري في البداية دعم تخطيط خطة العمل والميزانية السنوية بخبرات خارجية؛ وكجزء من استعراض منتصف المدة لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية والتطور نحو المزيد من التكامل بين الموارد البشرية للبرنامج القطري، سيزداد تعزيز وظيفة الرقابة الداخلية؛ وسيجري ضمان الالتزام بالممارسات الجيدة بما في ذلك فصل السلطات وخطوط المساءلة الواضحة.

الجدول 4

موجز عام للمخاطر

مجالات المخاطر	تصنيف المخاطر المتأصلة	تصنيف المخاطر المتبقية
السياق القطري	كبيرة	متوسطة
الاستراتيجيات والسياسات القطاعية	كبيرة	متوسطة
السياق البيئي والمناخي	مرتفعة	متوسطة
نطاق المشروع	متوسطة	ضعيفة
القدرة المؤسسية على التنفيذ وتحقيق الاستدامة	متوسطة	متوسطة
الإدارة المالية	كبيرة	متوسطة
التوريد في المشروعات	متوسطة	ضعيفة
الأثر البيئي والاجتماعي والمناخي	ضعيفة	ضعيفة
أصحاب المصلحة	ضعيفة	ضعيفة
المخاطر الإجمالية	متوسطة	متوسطة

باء- الفئة البيئية والاجتماعية

30- تُصنف الآثار البيئية والاجتماعية للمشروع على أنها كبيرة. وبناء على ذلك، سيجري عدد من الدراسات، بما في ذلك إطار وخطة مختصران للإدارة البيئية والاجتماعية والمناخية، وستُتبع إجراءات إدارة العمل وتقييمه. وسيُقترح تعزيز ريادة الأعمال الخضراء والوظائف المتعلقة بالطاقة الشمسية، وتطوير السوق العضوية، واستخدام الطاقة الشمسية ومواد التعبئة والتغليف الصديقة للبيئة من أجل ممارسات أكثر استدامة. وستُعالج الآثار السلبية المحتملة لتطوير البنية التحتية من خلال خطط الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بالموقع،

والتي سيجري تطويرها أثناء تنفيذ المشروع. وفي حالة التعاون مع الوسطاء الماليين، سيُجرى تقييم لنظام الإدارة البيئية والاجتماعية. وفيما يتعلق بالجوانب الاجتماعية، تتعلق المخاطر المحددة باستبعاد الفئات الأكثر ضعفاً (الشباب والنساء والأشخاص ذوو الإعاقة على امتداد سلاسل القيمة المختارة)؛ والتقسام غير المنصف للقيمة المضافة من هذه السلاسل؛ والنزاعات بين الجهات الفاعلة. ومع ذلك، سيكون للمشروع أثر اجتماعي إيجابي من خلال استهداف الفئات الأكثر ضعفاً وتعزيز إدماجهم في سلاسل القيمة، ومن خلال تطوير ريادة الأعمال. ولضمان التنفيذ الجيد لتدابير التخفيف المقترحة بعد الفحص البيئي والاجتماعي لإجراءات التقدير البيئي والاجتماعي والمناخي، سينضم خبير متخصص إلى موظفي المشروع.

جيم- تصنيف المخاطر المناخية

31- تُصنف المخاطر المناخية على أنها مرتفعة. ونتيجة لذلك، يجب إدراج دراسة لتقدير الضعف والتكيف كملحق لتقرير تصميم المشروع. وتشير البيانات والتوقعات المناخية التاريخية إلى ضعف البلد في وجه آثار تغير المناخ. وتشير التوقعات المناخية إلى: (1) انخفاض تدريجي في هطول الأمطار (انخفاض بنسبة 22 في المائة في هطول الأمطار بحلول عام 2100)؛ (2) زيادة في درجة الحرارة (+3 درجات مئوية بحلول عام 2100) مما يؤدي إلى زيادة احتمال التبخر؛ (3) زيادة الظواهر الجوية المتطرفة مثل الجفاف والفيضانات. وبناء على ذلك، من المتوقع حدوث انخفاض في الغلات الزراعية، ولا سيما في منطقة المشروع الثاني. ولتقليل الآثار السلبية لتغير المناخ على أنشطة المشروع إلى أدنى حد، سنقترح خيارات للتكيف، بما في ذلك تطوير البنية التحتية القادرة على الصمود في نطاق سلاسل القيمة، وتعزيز البذور المقاومة لتغير المناخ، واعتماد ممارسات وتكنولوجيات ذكية مناخياً.

دال- القدرة على تحمل الديون

32- ارتفع الدين العام لمالي في عام 2021، حيث تقلص عجز الميزانية ولكنه ظل مرتفعاً. وبسبب الانخفاض في التمويل المقدم من الجهات المانحة، جفت مصادر التمويل الأجنبية، وشكلت إصدارات السندات الجديدة في السوق الإقليمية غالبية تمويل العجز. وبحلول نهاية عام 2021، ارتفع إجمالي رصيد الدين العام في مالي بمقدار 4.6 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 52 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وجرى الحصول على أكثر من 80 في المائة من الدين الجديد محلياً. ولا يزال احتمال الوصول إلى مديونية حرجية في البلد معتدلاً⁴. ومنذ عام 2021، مر البلد بتغيرات اقتصادية وتغيرات أخرى كبيرة، وتواصل في مرحلة ما مع مختلف الدائنين، بما في ذلك الصندوق، بأنه لم يعد قادراً على خدمة ديونه. ومع ذلك، وعلى الرغم من الوضع، التزمت مالي بالوفاء بجميع التزاماتها تجاه الصندوق. وقد تجلت حسن نية البلد من خلال السداد السريع للديون الذي أجرته الحكومة في يوليو/تموز 2022، بمجرد رفع العقوبات الإقليمية، ومن خلال المساهمات الأخيرة في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.

رابعاً- التنفيذ

ألف- الإطار التنظيمي

إدارة المشروع وتنسيقه

33- ستكون الوكالة الحكومية الرائدة هي وزارة ريادة الأعمال الوطنية والتوظيف والتدريب المهني. وفيما يتعلق بالإشراف، ستضع الوزارة الرائدة، بموجب قانون إداري، الترتيبات الخاصة بتوجيه وقيادة المشروع الثاني.

⁴ التحليل المشترك بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للقدرة على تحمل الديون، فبراير/شباط 2021.

وستُقيّم لجنة توجيهية وطنية حالة التنفيذ، وتتأكد من تحقيق الأهداف واحترام استراتيجية التدخل. وستُنشأ لجنة استشارية إقليمية في كل منطقة مستهدفة. وستنشئ الوزارة المضيفة وحدة التنسيق الوطنية، التي ستتمتع باستقلالية إدارية، وستكون مسؤولة عن تنفيذ المشروع. وفي كل منطقة مستهدفة، ستعمل وحدة تنسيق إقليمية بالتعاون الوثيق مع المستشارين التقنيين للمجلس الإقليمي، ولا سيما مستشاري التدريب المهني والتنمية الاقتصادية الإقليمية.

34- **الشركاء المنفذون.** سيعمل المشروع الثاني أساساً من خلال العقود مع مقدمي الخدمات. وستوقع وحدة التنسيق الوطنية عقوداً مع مقدمي الخدمات (المنظمات غير الحكومية والمزارعون، والمنظمات الجامعة للشباب والنساء) المسؤولين عن الاستهداف وتقديم التوجيه. وسيعُد المشروع قائمة من المشغلين الأكفاء ومقدمي الخدمات حسب المنطقة من خلال دعوة للتعبير عن الاهتمام. وسيجري تحديث القائمة كل سنتين.

الإدارة المالية، والتوريد، والحوكمة

35- ستتمتع وحدة إدارة المشروع باستقلالية إدارية ومالية، مع تعيين جميع الموظفين على أساس تنافسي. وسيجري إعداد التقارير المالية المرحلية غير المراجعة، في شكل مقبول لدى الصندوق، فصلياً. وسيجري إعداد القوائم المالية السنوية غير المراجعة وتقديمها إلى الصندوق في غضون أربعة أشهر من نهاية كل سنة مالية، طوال فترة تنفيذ المشروع. ووفقاً للمبادئ التوجيهية للصندوق، ستراجع حسابات المشروع الثاني سنوياً ويقدم تقرير المراجعة إلى الصندوق في موعد أقصاه ستة أشهر بعد كل سنة مالية. وستراعي محاسبة المشروع الثاني معايير محاسبة نظام SYSCOHADA.

36- **التوريد.** سيجري تسليم الأشغال والإمدادات والخدمات المطلوبة لتنفيذ المشروع الثاني وفقاً للوائح الوطنية المعمول بها في مالي، بقدر ما تتوافق مع المبادئ التوجيهية للتوريد الخاصة بالصندوق. وستكون طرق التوريد المستخدمة عموماً هي المنافسة المفتوحة باستثناء في الحالات التالية: (1) شراء المركبات من خلال وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة؛ (2) التشاور الدولي المقيد لإمداد برمجيات المحاسبة والرصد/التقييم ونظام المحاسبة؛ (3) عقد شراكة مع منظمات المنتجين على أساس تقييم لقدرتها الفعلية على تقديم خدمات معينة. ولتحسين معالجة عمليات التوريد من خلال برمجية SigMap، سيعتمد المشروع على معالجة عملياته من خلال مشروع التمويل الشمولي في سلاسل القيمة الزراعية في مالي حيث جرى تثبيت هذه البرمجية بالفعل.

37- **خطة التوريد.** سيجري وضع خطة توريد، على أساس خطة العمل السنوية والميزانية، سنوياً على المستويين الوطني والإقليمي. وستحدد هذه الخطة طرق التوريد والتكاليف التقديرية والتوقيت وما إلى ذلك. وستقدّم الخطة الموحدة، وكذلك أي تحديثات، إلى الصندوق لاستعراضها مسبقاً.

38- **الحوكمة.** بالنظر إلى سياق الأزمة السياسية، لا تزال الحوكمة مصدر قلق في مالي. ووفقاً لمؤشر مدركات الفساد الذي نشرته منظمة الشفافية الدولية لعام 2021، يشغل البلد المرتبة 136 من بين 180 بلداً. ويوجد هيكلان مسؤولان عن مكافحة الفساد في مالي والتحقيق في مزاعم الفساد: (1) المكتب المركزي لمكافحة الإثراء غير المشروع (2) مكتب المراجع العام، لكن استقلاليتهما غير مضمونة أو مرضية تماماً. ويزيد عدد عقود المشروعات من مخاطر سوء الحوكمة. وللتخفيف من هذه المخاطر: (1) سيجري إبلاغ جميع المستفيدين من موارد المشروع بسياسة الصندوق بشأن منع التدليس والفساد في أنشطته وعملياته، (2) سيجري تحسين الرصد المادي لعقود دعم الشباب مع أصحاب المصلحة غير التشغيليين، (3) سيُدرج خبرير معني بالتوريد ضمن الموظفين الرئيسيين للشركة المسؤولة عن المراجعات الخارجية للمشروع.

إشراك المجموعات التي يستهدفها المشروع وتعقيباتها ومعالجة التظلمات

39- سيجري إعداد خطة إشراك أصحاب المصلحة وتنفيذها لتعزيز الشفافية وضمان علاقات سلسلة مع أصحاب المصلحة. وستركز الحملات الإعلامية على أهداف المشروع وإجراءاته، ولا سيما الآليات التشغيلية لتوجيه

الشباب وتدريبهم وتوجيههم وتمويلهم في بدء و/أو تعزيز أنشطتهم الاقتصادية. وسيلتمس الحصول على تعقيبات من المستفيدين والشركاء من خلال قنوات مختلفة موضحة في دليل تنفيذ المشروع.

40- **معالجة التظلمات.** سُنَفذ المشروع الثاني آلية إدارة التظلمات التي تسمح لأي مواطن أو شريك بنقل شكاوهم من خلال ثلاث قنوات: (1) الكتابة مباشرة إلى وحدة التنسيق الوطنية أو عبر مكتب إقليمي؛ (2) توجيه شكاوهم المكتوبة/الشفوية إلى سلطة محلية مسؤولة عن إحالتها إلى وحدة التنسيق الإقليمية ذات الصلة، مع نسخة إلى وحدة التنسيق الوطنية؛ (3) التأكد من أن مقدم الشكوى يعرف مكان الحصول على الدعم القانوني إذا لزم الأمر.

باء- التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلم، وإدارة المعرفة، والتواصل

41- سُنَفذ المشروع الثاني خطة عمل وميزانية سنوية تعرض الأنشطة المقرر تنفيذها، إلى جانب جدول زمني، وقائمة بأصحاب المصلحة المسؤولين، والميزانية وخطة التوريد المقابلة. وسيجري تقسيم خطة العمل والميزانية السنوية بحسب المنطقة وستخضع لرصد دائم من جانب مسؤول الرصد والتقييم لتمكين وحدة التنسيق الوطنية من تقييم مستوى تنفيذها واستخدام الموارد.

42- **وستنشئ وحدة التنسيق الوطنية وتشغل نظاما للإدارة القائمة على النتائج للرصد والتقييم يمثل لمتطلبات الصندوق والحكومة.** وسيقيس نظام الرصد والتقييم تحقيق النتائج المتوقعة ويتحقق من صحة نظرية التغيير في المشروع، وييسر اتخاذ القرار ويستمد الدروس من التجربة المكتسبة من التنفيذ. وسيستفيد المشروع الثاني من تكنولوجيا المعلومات والرقمنة لتحسين إنتاج البيانات وتدفق المعلومات بين مختلف الجهات الفاعلة. وسيجري ربط نظام الرصد والتقييم بتطبيق حاسوبي (RUCHE) مستخدم بالفعل في البرنامج القطري والذي يسمح بالرصد الدقيق لعمليات المشروع. وسيربط النظام أيضا المشروع الثاني بإطار إدارة نتائج برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية لتحسين الرصد.

43- وكجزء من **التعلم وإدارة المعرفة والتواصل**، سيشجع المشروع تبادل الدراية وتقاسمها بين مختلف الجهات الفاعلة وسيساعد على الاستفادة بشكل أفضل من المعلومات المتولدة والاستفادة من خبراتها فيما يتعلق بالتدريب ودعم الشباب. وسيقيم المشروع حوارا مع مشروعات الصندوق الأخرى التي تعمل على موضوع عمالة الشباب وسيشارك في المنتديات الإقليمية لتبادل الخبرات بشأن إيجاد فرص العمل لشباب الريف. وللتعبير على نحو أفضل عن إدارة المعرفة مع حوار السياسات، سيجري ربط خطة إدارة المعرفة بالأنشطة المتعلقة بالسياسات.

الابتكار وتوسيع النطاق

44- سيعمل المشروع الثاني على (1) تمكين الجهات الفاعلة على المستويين الوطني والإقليمي (ولا سيما المنظمات الجامعة للشباب والنساء ومراكز التدريب) للمساهمة في تعزيز عمالة الشباب وتولي المسؤولية بعد انتهاء المشروع؛ (2) توفير وصول آمن ومستدام إلى البنية التحتية للإنتاج والتسويق للاقتصاديين المُداراة على نحو سليم للشباب، (3) المضي في التمييز الإيجابي لصالح المرأة في الوصول إلى بعض هذه البنية التحتية؛ (4) إدراج شباب الريف في سلاسل الإمداد التي يقودها القطاع الخاص من خلال مشروعات تعاونية مشتركة تربطهم على نحو مستدام بأسواق المدخلات والمخرجات؛ (5) ترسيخ استدامة آلية التمويل. ويوسع المشروع الثاني نطاق المرحلة الأولى من المشروع، وقد صُمم كبرنامج يمكن للحكومة، في الوقت المناسب، مواصلة توسيع نطاقه.

جيم- خطط التنفيذ

جاهزية التنفيذ وخطط الاستهلال

45- بين الموافقة على المشروع الثاني واستهلاله، ستشارك وحدة التنسيق الوطنية في الأنشطة التحضيرية التالية:
(1) استعراض الطلبات المقدمة من الشباب من المرحلة الأولى الذين سَتعالج احتياجاتهم غير الملباة؛
(2) إنشاء الآليات المالية للمشروع؛ (3) تقييم قدرة منظمات المنتجين على تقديم خدمات المشروع الثاني في الميدان؛ (4) تعيين مشغل التيسير الضخم؛ (5) تحديد البنية التحتية الضخمة واستكمال دراسات الجدوى؛
(6) تحديد المستفيدين من الشباب في إطار المرحلة الأولى الذين يمكن تجميعهم في المشروعات الفرعية لسلاسل الإمداد في كل منطقة مستهدفة.

الإشراف، واستعراض منتصف المدة، وخطط الإنجاز

46- سيشارك الصندوق والحكومة في الإشراف على هذا المشروع من خلال بعثتين للإشراف سنويا، وستشارك فيهما المجالس الإقليمية أيضا. وسيجري إرسال بعثات لدعم التنفيذ، رهنا بتقدم الأنشطة. وستنظم أربع بعثات للرقابة الإدارية (مراجعات فصلية للحسابات) سنويا. وسيجري استعراض منتصف المدة قبل نهاية السنة الرابعة من التنفيذ.

خامسا- الوثائق القانونية والسند القانوني

47- ستشكل اتفاقية تمويل بين جمهورية مالي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم التمويل المقترح إلى المقترض/المتلقي. وترد نسخة من اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها في الذيل الأول.

48- وجمهورية مالي مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة تلقي تمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

49- وإني مقتنع بأن التمويل المقترح يتفق مع أحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وسياسات التمويل المقدم من الصندوق ومعايير.

سادسا- التوصية

50- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية مالي قرضا بشروط تيسيرية للغاية بقيمة سبعة ملايين وسبعمائة وثلاثة وثلاثين ألف يورو (7 733 000 يورو)، على أن يخضع لأية شروط وأحكام تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

قرر أيضا: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية مالي قرضا بشروط فائقة التيسيرية بقيمة ثلاثين مليونا وتسعمائة واثنين وثلاثين ألف يورو (30 932 000 يورو)، على أن يخضع لأية شروط وأحكام تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

ألفرو لاريو

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

Accord de financement négocié :

Deuxième Projet de Formation professionnelle, insertion et appui à l'entrepreneuriat des jeunes ruraux-FIER II

(Négociations conclues le 21 novembre 2022)

Prêt No. _____

Prêt No. _____

Nom du Projet: Deuxième Projet de Formation professionnelle, insertion et appui à l'entrepreneuriat des jeunes ruraux-FIER II (« le Projet »)

La République du Mali (l'« Emprunteur »)

Et

Le Fonds international de développement agricole (le « Fonds » ou le « FIDA »)

(Désignés individuellement par une « Partie » et collectivement par les « Parties »)

ATTENDU QUE:

- A. L'Emprunteur a sollicité du Fonds deux prêts pour le financement du Projet décrit à l'Annexe 1 du présent accord;
- B. L'Emprunteur s'est engagé à fournir un soutien supplémentaire, financier ou en nature, qui pourrait être nécessaire au Projet.

Considérant que le Fonds a accepté de financer le Projet;

Par conséquent, les Parties conviennent de ce qui suit:

Section A

1. Le présent accord de financement (l'« Accord ») comprend l'ensemble des documents suivants: le présent document, la description du Projet et les dispositions relatives à l'exécution (Annexe 1), le tableau d'affectation des fonds (Annexe 2) et les clauses particulières (Annexe 3).
2. Les Conditions générales applicables au financement du développement agricole en date du 29 avril 2009, telles que modifiées en décembre 2020 et toutes éventuelles modifications postérieures (les « Conditions générales ») sont annexées au présent document, et l'ensemble des dispositions qu'elles contiennent s'appliquent au présent Accord. Aux fins du présent Accord, les termes dont la définition figure dans les Conditions générales ont la signification qui y est indiquée.
3. Le Fonds accorde à l'Emprunteur deux prêts (le « Financement »), que l'Emprunteur utilise aux fins de l'exécution du Projet, conformément aux modalités et conditions énoncées dans le présent Accord.

Section B

1. Le montant du prêt éligible à de conditions extrêmement favorables (le « Prêt A ») s'élève à trente millions neuf cent trente-deux mille euro (30 932 000 EUR).
2. Le montant du prêt éligible à de conditions particulièrement favorables (le « Prêt B ») s'élève à sept millions sept cent trente-trois mille euro (7 733 000 EUR).
3. Le Prêt A:
 - i) Ne porte pas d'intérêt mais il est assorti d'une commission de service fixe, déterminée par le Fonds à la date d'approbation du Prêt A par le Conseil d'administration du Fonds, payable semestriellement dans la monnaie de paiement du service du Prêt A;
 - ii) Il aura une durée de cinquante (50) ans, y compris un délai de grâce de dix (10) ans à compter de la date d'approbation du Prêt A par le Conseil d'administration du Fonds; et
 - iii) Il sera remboursé à raison de deux et demi pour cent (2,5%) du total du principal par an pendant les années onze (11) à cinquante (50).
4. Le Prêt B:
 - i) Est exempt d'intérêt mais porte une commission de service fixe telle que déterminée par le Fonds à la date d'approbation du Prêt B par le Conseil d'administration du Fonds, payable semestriellement dans la monnaie de paiement du service du Prêt B;
 - ii) Il aura une durée de quarante (40) ans, y compris un délai de grâce de dix (10) ans à compter de la date d'approbation du Prêt B par le Conseil d'administration du Fonds; et
 - iii) Il sera remboursé à raison de deux pour cent (2%) du total du principal par an pour les années onze (11) à vingt (20), et de quatre pour cent (4%) du total du principal par an pour les années vingt et un (21) à quarante (40).
5. La monnaie de paiement au titre du service du Financement est en euro (EUR).
6. L'exercice financier débute le 1er janvier et se termine le 31 décembre.
7. Le remboursement du principal et le paiement de la commission de service du Financement sont exigibles le 15 mai et le 15 novembre.
8. Il y aura un compte désigné au nom du Projet libellé en Francs de la communauté financière africaine de l'Afrique de l'Ouest (XOF), afin de recevoir le Financement, pour l'utilisation exclusive du Projet ouvert à Bamako dans une banque commerciale agréée par le FIDA. L'Emprunteur doit informer le Fonds des personnes autorisées à exploiter le compte désigné.
9. Il y aura un compte d'opération en Francs CFA de l'Afrique de l'Ouest (XOF) qui sera alimenté à partir du compte désigné ouvert pour le Financement au profit du Projet. Les fonds de ce compte seront mouvementés par le même personnel désigné à cet effet au sein du Projet FIER II selon les modalités définies dans les Manuels du Projet.

10. L’Emprunteur fournira des fonds de contrepartie en nature aux fins du Projet d’un montant de sept millions trois cent trente-six mille euro (7 336 000 EUR) sous forme, y compris, mais sans s’y restreindre, d’impôt, de salaires et de coûts de fonctionnement pour le Projet.

Section C

1. L’Agent principal du Projet est le Ministère en charge de l’Emploi.
2. Il pourrait y avoir des parties supplémentaires pour la mise en œuvre du Projet qui seront choisies compétitivement par l’Agent principal du Projet en collaboration avec le FIDA.
3. Un examen à mi-parcours sera effectué conformément aux dispositions des alinéas 8.03 b) et c) des Conditions générales. Toutefois, les Parties peuvent convenir d’une date différente pour l’examen à mi-parcours de la mise en œuvre du Projet.
4. La date d’achèvement du Projet est fixée au septième anniversaire de la date d’entrée en vigueur du présent Accord et la date de clôture du Financement sera six (6) mois plus tard, ou toute autre date désignée par le Fonds par notification à l’Emprunteur conformément aux Conditions générales.
5. L’acquisition de biens, travaux et services financés par l’Accord sera régie par les procédures conformes aux Directives du FIDA pour la passation des marchés relatifs aux projets. Un plan de passation des marchés basé sur le Plan de travail et budget annuel sera élaboré chaque année. Ce plan spécifiera, entre autres, les méthodes de passation, les coûts estimatifs, l’échéancier.

Section D

1. Le Fonds administrera le Financement et supervisera le Projet.

Section E

1. Les éléments suivants sont désignés comme des motifs supplémentaires de suspension du présent Accord:
 - a) Le manuel de mise en œuvre du Projet et/ou l’une de ses dispositions a fait l’objet d’une renonciation, d’une suspension, d’une résiliation, d’une modification ou d’un amendement sans l’accord préalable du Fonds, et le Fonds, après consultation avec l’Emprunteur, a déterminé qu’il a eu, ou est susceptible d’avoir, un effet préjudiciable important sur le Projet; et
 - b) Dans le cas où l’Emprunteur, sans justification valable, n’a pas demandé le décaissement du Financement pendant une période d’au moins douze (12) mois consécutifs.
2. Les éléments suivants sont désignés comme des motifs supplémentaires d’annulation du présent Accord:
 - a) Dans le cas où l’Emprunteur, sans justification valable, n’a pas demandé le décaissement du Financement pendant une période d’au moins douze (12) mois consécutifs.

3. Les éléments suivants constituent des conditions additionnelles préalables aux décaissements:

- a) La non-objection du FIDA sur le manuel de mise en œuvre du Projet;
- b) Le personnel clé du Projet comme défini au paragraphe 8, Section I, de l'Annexe 3 du présent Accord a été recruté compétitivement. Si applicable, la ré-confirimation du personnel clé du FIER sera basée sur une évaluation indépendante conduite par le FIDA en collaboration avec l'Agent principal du Projet;
- c) La mise en place de logiciels de gestion financière et comptable et de suivi-évaluation;
- d) La création par l'Agent principal du Projet du Comité de pilotage pour le Projet; et
- e) La préparation du premier PTBA par l'Emprunteur/Agent principal du Projet et l'obtention de la non-objection du FIDA sur ledit document.

4. Cet Accord est soumis à la ratification de l'Emprunteur.

5. Toutes les communications ayant trait au présent Accord doivent être adressées aux représentants dont le titre et l'adresse figurent ci-dessous:

Pour l'Emprunteur:

[cliquez et tapez le titre du représentant]
[cliquez et tapez le nom et l'adresse du ministère]

Pour le Fonds:

Le Président
Fonds international de développement agricole
Via Paolo di Dono 44
00142 Rome, Italie

Le cas échéant, les Parties acceptent la validité de toute signature électronique qualifiée utilisée pour la signature du présent Accord et reconnaissent cette dernière comme équivalente à une signature manuscrite.

Le présent Accord, [en date du _____], a été établi en langue française en deux (2) exemplaires originaux, un (1) pour le Fonds et un (1) pour l'Emprunteur.

REPUBLIQUE DU MALI

["(Nom du Représentant autorisé)"]
["(Titre du Représentant autorisé)"]

Date: _____

FONDS INTERNATIONAL DE
DEVELOPPEMENT AGRICOLE

Alvaro Lario Hervas
Président

Date: _____

Annexe 1

Description du Projet et dispositions relatives à l'exécution

I. Description du Projet

1. *Population cible.* Les jeunes ruraux, femmes et hommes (F&H) âgés de 15 à 40 ans et issus de ménages à faibles revenus, constituent le groupe cible du Projet. Parmi eux, les jeunes de 15 à 18 ans auront accès à des opportunités de formation professionnelle, puis seront intégrés individuellement ou collectivement dans l'économie locale.

2. *Zone d'intervention du Projet.* Le Projet interviendra dans huit (8) régions du Mali. En premier lieu, il interviendra dans les régions sud du pays où les densités de population sont supérieures à la moyenne nationale et où les problèmes d'insécurité sont moins intenses, avec une focalisation sur les zones qui présentent des niveaux de pauvreté élevés. Il s'agit des régions de Koulikoro, Sikasso, Kayes et Ségou, avec les 12 cercles retenus, des villages pré-identifiés, et une première liste de 2 000 jeunes dont les projets sont prêts ou en attente de financement car ils ont été accompagnés par FIER. Les régions qui ont été couvertes durant la mise en œuvre de FIER seront dénommées les zones de concentration. Les zones d'extension seront constituées de bassins de production dans les régions de Mopti, Gao, Tombouctou et Kidal.

3. *Finalité.* La finalité du Projet est la réalisation des objectifs de développement durable (ODD) ci-après: éradication de la pauvreté (1); lutte contre la faim (2); accès à une éducation de qualité (4); égalité entre les sexes (5); accès à des emplois décents (8); réduction des inégalités (10); lutte contre les changements climatiques (13).

4. *Objectifs.* L'objectif du Projet est de contribuer à la création de richesses et à la réduction de la pauvreté pour les jeunes ruraux du Mali. L'objectif de développement est de promouvoir l'esprit d'entreprise en milieu rural et de faciliter l'intégration économique des jeunes dans les chaînes de valeur agricoles et les métiers non agricoles.

5. *Composantes.* Le Projet comporte les composants ci-après:

5.1 Composante 1. Rendre l'environnement institutionnel et socio-économique favorable à la promotion de l'entrepreneuriat et de l'emploi des jeunes ruraux

L'effet attendu est un environnement institutionnel et socio-économique plus favorable pour la promotion de l'entrepreneuriat et de l'emploi des jeunes en milieu rural. Cet effet sera le résultat combiné de la mise en œuvre des activités prévues dans les deux sous-composantes détaillées ci-dessous.

5.1.1 Sous-composante 1.1. Renforcer les capacités institutionnelles publiques et privées pour la formation et l'insertion économique des jeunes ruraux

En vue d'assurer le renforcement des capacités des institutions publiques et privées pour la formation et l'insertion économique des jeunes, les trois activités ci-après seront conduites:

- a) Renforcer les capacités du Ministère en charge de l'Emploi et de ses démembrés. Les structures ciblées seront entre autres: la cellule de planification et de statistiques en charge du secteur de l'Emploi (le « CPS/Emploi »); le Cabinet du Ministre; la Direction Nationale de l'Emploi (DNE); la Direction Nationale de la Formation Professionnelle (DNFP); les Directions Régionales; l'Observatoire National de l'Emploi et de la Formation (ONEF); l'Institut National d'Ingénierie de Formation Professionnelle (INIFORP); et l'Agence pour la Promotion de l'Emploi Jeune (APEJ).
- b) Renforcer les capacités des centres de formation professionnelle et des acteurs régionaux et locaux chargés de fournir des services adaptés aux besoins des jeunes ruraux.

- c) Renforcer les capacités des organisations fédératives des jeunes et des femmes rurales, et autres faitières, filières et agences similaires, ainsi que leurs démembrements à la base.

5.1.2 Sous-composante 1.2. Réalisation d'infrastructures économiques agrégatives résilientes pour les jeunes mises en exploitation et gérées de façon durable

Le produit attendu est la réalisation d'infrastructures économiques agrégatives (pour les jeunes), avec des arrangements institutionnels novateurs pour leur mise en exploitation durable, en relation avec des chaînes d'approvisionnement.

- a) Réaliser les infrastructures agrégatives résilientes de production, de transformation et de commercialisation au profit des jeunes. Le Projet investira dans des infrastructures qui ont pour vocation i) soit de valoriser la production d'organisations de jeunes H&F dans des filières avec des marchés bien identifiés, ii) soit de faciliter l'organisation/la structuration des jeunes H&F pour les connecter aux marchés des intrants et des produits.
- b) Promouvoir des arrangements institutionnels inclusifs pour les jeunes ruraux, pour l'exploitation durable des infrastructures agrégatives réalisées.

5.2 Composante 2. Appuyer les jeunes ruraux à générer des revenus décents par un accès durable à des services financiers et non financiers adaptés à leurs besoins et aux exigences du marché

L'effet attendu est la création d'emplois jeunes (indépendant, salarié) dans tous les segments des chaînes de valeur du fait de la mise en œuvre des activités suivantes, qui permettront de lever les contraintes liées à l'offre et à la demande d'emploi: (SC.2.1) appuyer les jeunes ruraux dans le choix de leur trajectoire professionnelle et à accéder à des services non financiers adaptés; et (SC.2.2) promouvoir l'accès des jeunes ruraux à des services financiers adaptés.

5.2.1 Sous-composante 2.1. Appuyer les jeunes ruraux dans le choix de leur trajectoire professionnelle et à accéder à des services non financiers adaptés

- a) Cibler les jeunes ruraux et leur fournir des services d'orientation et de conseil.
- b) Fournir aux jeunes ruraux des services appropriés de formation et de création d'entreprises avec un suivi dégressif.
- c) Intégrer les jeunes ruraux formés dans des chaînes de valeur agricoles et non agricoles.

5.2.2 Sous-composante 2.2. Promouvoir l'accès des jeunes ruraux à des services financiers adaptés

Le produit attendu est que les jeunes ruraux, individuellement ou collectivement ont accès à des services financiers adaptés, à travers la mise en œuvre des activités décrites ci-dessous:

- a) Établir des mécanismes durables de partage des risques et de financement des jeunes ruraux.
- b) Promouvoir l'accès des jeunes ruraux aux services financiers.

II. Dispositions relatives à l'exécution

6. *L'agent principal du Projet.* Le Ministère en charge de l'Emploi, en sa qualité d'Agent principal du Projet, assume la responsabilité de l'exécution du Projet, à travers l'Unité de coordination nationale.

7. *Comités de pilotage.*

7.1 *Création et Composition.* Un Comité national de pilotage (le « CNP ») sera créé et sera composé par des représentants: des Ministères clés en charge (Finance/Economie; Développement Rural/Agriculture; Entrepreneuriat, Emploi et Formation Professionnelle; Jeunesse, etc.); des agences spécialisées en matière de formation et de promotion des emplois jeunes; des faitières des organisations paysannes incluant celles des jeunes et des femmes; du Conseil National des Jeunes; les Chambres consulaires (CCIM, APCMM, APCAM), le Patronat et Conseils Régionaux.

7.2 *Responsabilités.* Le CNP aura pour mandat de vérifier l'état d'avancement du Projet et de veiller à l'atteinte de ses objectifs et au respect de sa stratégie d'intervention à travers les tâches suivantes: 1) approuver les Programmes de travail et budgets annuels (PTBA); 2) approuver les rapports annuels d'exécution; 3) veiller à la mise en œuvre des recommandations des missions de supervision et d'audit; et 4) veiller à la cohérence du Projet et de ses PTBA avec les stratégies, politiques et projets en cours. Dans chaque région d'intervention, un Comité régional de concertation (CRC) sera institué et aura pour mandats de: 1) approuver les PTBA préparés par l'Unité régionale de coordination du Projet en collaboration avec l'Unité technique du conseil régional; 2) veiller à la mise en œuvre des recommandations des missions de supervision; 3) veiller à la cohérence du Projet, de ses PTBA avec la stratégie de développement économique régionale; 4) veiller à une cohérence dans les approches de mise en œuvre des différents projets et maximiser les complémentarités et synergies entre eux; 5) informer toutes les parties prenantes sur l'exécution du Projet, discuter les rapports d'évaluation, enquêtes d'impact et rapports de supervision du Projet pour améliorer progressivement sa mise en œuvre; et 6) constituer un forum d'échanges sur les expériences et les actions à mener.

8. *Unité de coordination nationale (UCN)*

8.1 *Création et Composition.* Une Unité de coordination nationale (l'« UCN ») sera créée et sera composée, entre autres, par: 1) un coordinateur national; 2) un expert en promotion de l'emploi des jeunes ruraux; 3) un expert en formation professionnelle; 4) une spécialiste genre; 5) un ingénieur en génie rural; 6) un spécialiste en finance rurale; 7) un responsable du Suivi/Évaluation assisté par 8) un spécialiste en gestion des savoirs et communication; 9) un responsable administratif et financier; 10) un spécialiste en passation des marchés; 11) un assistant administratif; 12) un comptable; et 13) trois chauffeurs.

8.2 *Responsabilités.* L'UCN disposera de l'autonomie de gestion, et sera chargée de la mise en œuvre du Projet: 1) gestion des ressources et patrimoine; 2) gestion du personnel; 3) gestion des contrats de partenariat et d'exécution. L'UCN assurera les relations avec la tutelle ainsi que le Ministère en charge des Finances, agissant au nom de l'Emprunteur (le Gouvernement malien). Elle organisera les missions de supervision et de revue, et veillera aux relations avec les autres projets financés par le FIDA ou d'autres partenaires techniques et financiers. En ce qui concerne, la gestion opérationnelle, l'UCN accomplira les tâches ci-après: 1) l'élaboration du PTBA; 2) le suivi-évaluation des activités des PTBA; 3) la préparation, en concertation avec les services techniques concernés, des dossiers d'appel d'offres des travaux, des fournitures et des services et la passation des marchés; 4) le suivi technique et budgétaire des activités et des résultats; 5) la préparation des rapports trimestriels et annuels d'activités, ainsi que la gestion des connaissances et des savoirs; 6) la coordination des actions transversales du Projet (formation, études, missions, etc.); 7) l'organisation de la circulation de l'information entre les différents partenaires concernés (services techniques, opérateurs privés, société civile, etc.); 8) l'assistance, l'appui technique, le suivi des Unités de coordination régionales du Projet dans la mise en œuvre des différentes activités; 9) le contrôle de la qualité des réalisations et de la performance des prestataires de service (ONG, acteurs privés, fédérations de producteurs); 10) le suivi de la mise en œuvre des orientations instruites par le Comité national de pilotage, la mise en cohérence et la coordination avec les autres projets

financés par le FIDA et les partenaires techniques et financiers au niveau national; et 11) la conduite de la phase d'achèvement du Projet.

9. *Unités de coordination régionales (UCR)*

9.1 *Création et Composition.* Une Unité de coordination régionale (l'« UCR ») sera créée au niveau de chaque région d'intervention du Projet, et chaque UCR sera constituée d'un coordinateur régional qui sera assisté par un spécialiste en formation professionnelle; un spécialiste de l'insertion économique des jeunes ruraux; un assistant en suivi évaluation; un comptable; un assistant administratif; et deux chauffeurs.

9.2 *Responsabilités.* Sous la coordination de l'UCN, les UCR disposeront d'une autonomie de gestion administrative et financière et auront pour mandat: 1) la coordination du Projet à l'échelle régionale; 2) les liens avec le Conseil régional et l'Administration déconcentrée; 3) la coordination, la passation des marchés locaux; 4) l'évaluation des contrats de performance avec les prestataires de services locaux; 5) le suivi rapproché des activités mises en œuvre dans le cadre du Projet par les différents acteurs (OP2, ONG, services publics déconcentrés, prestataires privés).

10. *Partenaires stratégiques.* FIER II travaillera selon le principe du faire-faire. L'UCN signera des contrats avec des opérateurs de ciblage et d'orientation des jeunes (OCO). Il s'agit des bureaux d'études et des ONG sélectionnés sur une base compétitive, mais aussi des organisations faitières des producteurs, des jeunes et des femmes, avec lesquels l'UNC pourra signer des contrats de partenariat stratégique. A cette fin, avec l'appui des centres de ressources, le Projet mettra en place un fichier restreint d'opérateurs et de prestataires compétents par région. Ce fichier sera établi dans le cadre d'un appel à manifestation d'intérêt et sera mis à jour tous les deux ans. Dans les régions de démarrage, une liste indicative de partenaires potentiels de mise en œuvre sera établie en fonction du mandat envisagé et des capacités desdits partenaires à réaliser le mandat. Par ailleurs, l'UCN contractualisera avec un opérateur de facilitation de l'agrégation (OFA) disposant d'une expérience internationale en la matière, pour faciliter l'insertion des jeunes ruraux au sein de chaînes d'approvisionnement connectées aux marchés. La réalisation des infrastructures agrégatives résilientes sera confiée à des entreprises sélectionnées aussi sur une base compétitive. Le Projet développera un partenariat avec les services techniques, pour la préparation des dossiers techniques et le suivi contrôle des travaux de génie civil (aménagement de périmètre, constructions, etc.), ainsi que pour la mise en œuvre des dispositifs de formation professionnelle, et l'accompagnement technique des jeunes bénéficiaires.

11. *Suivi et évaluation.* Un Système de suivi et d'évaluation (SSE) sera mis en place au sein de l'UCN, conformément aux exigences du FIDA et de l'Emprunteur. Le SSE sera basé sur les principes de la gestion axée sur les résultats. Il fournira des éléments pour mesurer l'atteinte des résultats escomptés et valider la théorie du changement du Projet. Il facilitera la prise de décisions, le pilotage et la capitalisation. Chaque acteur du SSE sera responsabilisé pour la collecte, l'analyse et le partage des données. Le SSE dépassera le cadre strict du Projet pour également servir les intérêts de chaque partie prenante. Le Projet saisira l'opportunité qu'offrent les technologies de l'information et la digitalisation pour améliorer la production de données et les flux d'information entre les différents acteurs, en ayant recours: 1) aux appareils mobiles tels que tablettes ou smartphones pour recueillir les données sur le terrain; et 2) à l'utilisation de formulaires électroniques et de serveurs en ligne. Le SSE sera relié à une application informatique déjà utilisée par FIER1 (RUCHE) et adopté par le programme-pays qui permet un suivi rapproché du PTBA, du PPM, des ANO, des DRF, et du registre des contrats et conventions du Projet. Le système permettra aussi de relier FIER II au cadre de gestion des résultats du COSOP afin d'en améliorer le suivi.

12. *Gestion des connaissances.* Le responsable en gestion des savoirs et connaissance (GSC) aura pour objectif de disséminer une véritable culture de l'apprentissage et du partage des savoirs qui seront étayés par des données factuelles émanant du SSE. Il sera en charge: 1) de développer une stratégie pour la GSC et sa mise en œuvre concrète sur le terrain sur la base de la stratégie du programme-pays; 2) d'assurer la planification et la coordination de l'ensemble des activités de GSC; 3) d'établir un plan de renforcement de capacités sur les méthodologies et les différentes manières de systématiser la gestion des connaissances en fonction des besoins et attentes des différentes parties prenantes; et 4) de mettre en place et de gérer une bibliothèque électronique. Le Projet participera aux dispositifs d'échanges et de partage de savoir-faire déjà existants au niveau des différents acteurs du Projet et les aidera à mieux capitaliser l'information générée et mieux valoriser leurs expériences en matière d'offre de formation et d'accompagnement des jeunes. Le Projet instituera un dialogue avec les autres projets FIDA travaillant sur la thématique de l'emploi des jeunes et participera aux plateformes régionales comme com ou youthtools.org ainsi qu'aux espaces de concertation comme le ROPPA qui rassemblent énormément d'expériences sur la création d'emplois pour les jeunes ruraux et à partir duquel le Projet pourra à la fois s'inspirer et contribuer, et où il pourra mettre en avant de jeunes entrepreneurs « champions ».

13. *Manuel de mise en œuvre du Projet.* Un manuel de mise en œuvre dans le cadre de FIER II devra également être élaboré.

Annexe 2

Tableau d'affectation des fonds

1. *Affectation du produit du Prêt A et Prêt B.* a) Le tableau ci-dessous indique les catégories de dépenses admissibles à un financement sur le paiement du Prêt A et Prêt B ainsi que le montant du Prêt A et Prêt B affecté à chaque catégorie et la répartition en pourcentage des dépenses à financer pour chacun des postes des différentes catégories:

Catégories	Montant alloué au titre du Prêt A exprimé en EUR	Montant alloué au titre du Prêt B exprimé en EUR	Pourcentage des dépenses autorisées à financer
I. Travaux	5 321 000	-	100% HT
II. Biens, services et intrants	12 764 000	892 000	100% HT
III. Crédits, fonds de garantie	2 940 000	1 844 000	100% HT
IV. Dons et subventions	3 480 000	3 847 000	100% HT
V. Coûts de fonctionnements	3 334 000	377 000	100% HT
Non alloué	3 093 000	773 000	100% HT
TOTAL	30 932 000	7 733 000	

- b) Les termes utilisés dans le tableau ci-dessus se définissent comme suit:
- i) Les dépenses relatives à la catégorie II - Biens, services et intrants, comprennent également les dépenses liées aux Véhicules, Services de consultant, Services de non consultant, Formations et Ateliers.
 - ii) Les dépenses relatives à la catégorie III - Crédits, fonds de garantie, incluent également les fonds de refinancement des SFD (les « Systèmes financiers décentralisés »).
 - iii) Les dépenses relatives à la catégorie V - Coûts de fonctionnements, comprennent les dépenses liées aux Salaires et Indemnités et celles liées aux Entretien et Fonctionnement.

2. *Modalités de décaissement.* a) Frais de démarrage. Les retraits relatifs aux dépenses de démarrage engagés avant la satisfaction des conditions générales de retrait ne doivent pas dépasser un montant total de quatre cent quarante-six mille euro (446 000 EUR). Les activités à financer au titre des coûts de démarrage nécessiteront un accord préalable du FIDA pour être considérées comme autorisées.

b) Modalités d'audit. Le Projet utilisera l'auditeur interne national engagé sous le Projet INCLUSIF qui rendra compte directement au Comité de pilotage du Projet FIER II comme détaillé dans le manuel de procédure.

Annexe 3

Clauses particulières

I. Dispositions générales

Conformément aux dispositions de la section 12.01 a) xxiii) des Conditions générales, le Fonds peut suspendre, en tout ou partie, le droit de l'Emprunteur de solliciter des retraits du compte du Prêt du Fonds si l'Emprunteur n'a pas respecté l'une quelconque des clauses énoncées ci-dessous, et si le FIDA a établi que ladite défaillance a eu, ou risque d'avoir, un effet préjudiciable important sur le Projet:

1. *Logiciel de comptabilité.* L'Emprunteur assurera la disponibilité et le bon fonctionnement du logiciel de comptabilité personnalisé acquis lors du Projet FIER, conformément aux pratiques en vigueur dans les projets soutenus par le FIDA, afin de satisfaire aux normes comptables internationales et aux exigences du FIDA.

2. *Planification, suivi et évaluation.* L'Emprunteur veillera à ce que i) un système de Planification, de suivi et d'évaluation (PM&E) soit mis en place dans les douze (12) mois à compter de la date d'entrée en vigueur du présent Accord.

3. *Genre.* L'Emprunteur prendra les mesures adéquates pour se conformer à la politique de genre du FIDA et veillera, à compétence égale, à adopter des mesures de discrimination positive en faveur des jeunes filles visant à valoriser et à réaliser leur potentiel entrepreneurial.

4. *Mesures anticorruption.* L'Emprunteur doit se conformer à la politique du FIDA en matière de prévention de la fraude et de la corruption dans le cadre de ses activités et opérations.

5. *Harcèlement sexuel, exploitation sexuelle et abus.* L'Emprunteur et les parties au Projet doivent s'assurer que le Projet est exécuté conformément aux dispositions de la politique du FIDA en matière de prévention du harcèlement sexuel, de l'exploitation sexuelle et des abus sexuels, qui peut être modifiée de temps à autre.

6. *Utilisation des véhicules du Projet et autres équipements, si applicable.* L'Emprunteur doit s'assurer que:

- a) Tous les véhicules et autres équipements, si applicable, achetés dans le cadre du Projet sont affectés à l'UCN et aux autres agents d'exécution pour la mise en œuvre du Projet;
- b) Les types de véhicules et autres équipements, si applicable, achetés dans le cadre du Projet sont adaptés aux besoins du Projet; et
- c) Tous les véhicules et autres équipements transférés ou achetés dans le cadre du Projet sont exclusivement destinés à une utilisation pour le Projet.

7. *Outil de suivi des contrats au sein du portail client du FIDA (ICP).* L'Emprunteur doit s'assurer qu'une demande pour accéder à l'Outil de suivi des contrats du Projet sur le portail client du FIDA (ICP) est envoyée au FIDA. L'Emprunteur doit s'assurer que tous les contrats, protocoles d'accord, bons de commande et paiements connexes sont enregistrés dans l'Outil de suivi des contrats sur ICP en ce qui concerne la passation de marchés de biens, de travaux, de services, de services de conseil, de services autres que de conseil, de contrats communautaires, de dons et de contrats de financement. L'Emprunteur doit s'assurer que les données sur les contrats sont mises à jour sur une base trimestrielle pendant la mise en œuvre du Projet.

8. *Le personnel clé du Projet est:* i) le coordinateur national, ii) le responsable administratif et financier (RAF) et iii) le responsable de suivi et évaluation. Afin d'aider à la mise en œuvre du Projet, l'UCN, sauf accord contraire avec le FIDA, emploiera ou fera employer, selon les besoins, du personnel clé dont les qualifications, l'expérience et les termes de référence sont satisfaisants pour le FIDA. Le personnel clé du Projet sera détaché auprès de l'UCN s'il s'agit de fonctionnaires ou des personnes recrutées dans le cadre d'un contrat de consultant selon la méthode de sélection des consultants individuels décrite dans le Manuel de passation des marchés du FIDA, ou selon toute méthode de sélection équivalente dans le système national de passation des marchés acceptable pour le FIDA. Le recrutement et le licenciement du personnel clé du Projet est soumis à l'examen préalable du FIDA. Le personnel clé du Projet est soumis à une évaluation annuelle et le renouvellement de son contrat est soumis à une performance satisfaisante. Tout contrat signé par le personnel clé du Projet doit être conforme à la réglementation nationale du travail ou aux normes internationales du travail de l'OIT (la plus stricte des deux s'appliquant) afin de satisfaire aux conditions du SECAP 2021 du FIDA. Le renouvellement répété de contrats à court terme doit être évité, à moins qu'il ne soit justifié de manière appropriée par les circonstances du Projet.

II. Dispositions SECAP

1. L'Emprunteur doit réaliser la préparation, la conception, la construction, la mise en œuvre et l'exploitation du Projet conformément aux neuf standards et autres mesures et exigences énoncées dans les Procédures actualisées d'évaluation sociale, environnementale et climatique du FIDA (« SECAP Edition 2021 »), ainsi qu'à toutes les lois et réglementations applicables à l'Emprunteur et/ou aux entités relatives aux questions sociales, environnementales et de changement climatique d'une manière et sur un fond satisfaisants pour le FIDA. L'Emprunteur ne devra pas amender, modifier ou renoncer aux dispositions du SECAP Edition 2021, sauf accord écrit du Fonds dans l'Accord de financement et/ou dans le(s) Plan(s) de gestion, le cas échéant.

2. Pour les projets présentant des risques sociaux, environnementaux et climatiques élevés ou substantiels, l'Emprunteur devra procéder à la mise en œuvre du Projet conformément aux mesures et exigences énoncées dans les évaluations d'impact environnemental et social stratégiques (EIES) et PGESC pour les projets à risque substantiel et Plans de consentement libre (le(s) « Plan(s) de gestion »), selon le cas, pris conformément aux exigences du SECAP tel que mis à jour de temps en temps par le Fonds. L'Emprunteur ne doit pas amender, modifier ou renoncer aux dispositions des PGESC et du/des Plan(s) de gestion, sauf accord écrit du Fonds, et si l'Emprunteur a respecté les mêmes exigences que celles applicables à l'adoption initiale des PGESC et du/des Plan(s) de gestion.

3. L'Emprunteur ainsi que, l'Agent principal du Projet, tous ses entrepreneurs, ses sous-traitants et ses fournisseurs ne doivent pas commencer la mise en œuvre de travaux, à moins que toutes les personnes affectées par le Projet n'aient été indemnisées et/ou réinstallées conformément au P/CAR / version abrégée du P/CAR abrégé, au PCPI et/ou au calendrier de travaux et d'indemnisation convenu.

4. L'Emprunteur doit faire en sorte que l'Agent principal du Projet se conforme à tout moment, pendant l'exécution du Projet, aux normes, mesures et exigences énoncées dans le SECAP Edition 2021 et le(s) Plan(s) de gestion, le cas échéant.

5. L'Emprunteur divulguera le projet et le rapport final de l'EIES et tout autre Plan de gestion pertinent avec les parties prenantes du Projet et les parties prenantes dans un endroit accessible dans la zone affectée par le Projet, sous une forme et dans une langue compréhensible par les personnes affectées par le Projet et les autres parties prenantes.

La communication tiendra compte de tout besoin d'information spécifique de la communauté (par exemple, culture, handicap, alphabétisation, mobilité ou sexe).

6. L'Emprunteur s'assure ou fait en sorte que l'Agent principal du Projet s'assure que tous les documents d'appel d'offres et les contrats pour les biens, les travaux et les services contiennent des dispositions qui exigent que les entrepreneurs, les sous-traitants et les fournisseurs se conforment à tout moment dans l'exécution du Projet aux normes, mesures et exigences énoncées dans le SECAP Edition 2021, les CGESC et le(s) Plan(s) de gestion, le cas échéant.

7. L'Emprunteur veillera à ce qu'un mécanisme de réclamation au niveau du Projet soit établi, facilement accessible, culturellement approprié, disponible dans les langues locales, et adapté à la nature de l'activité du Projet et à ses impacts potentiels, afin de recevoir et de résoudre rapidement les préoccupations et les plaintes (ex. compensation, réinstallation ou restauration des moyens de subsistance) liées à l'exécution environnementale et sociale du Projet pour les personnes qui peuvent être indûment et défavorablement affectées ou potentiellement blessées si le Projet ne respecte pas les normes SECAP et les politiques connexes. Le mécanisme de règlement des griefs au niveau du Projet doit tenir compte des personnes affectées, de leur droit coutumier et des processus de résolution des conflits. Les mécanismes traditionnels ou informels de règlement des litiges des personnes affectées doivent être utilisés dans toute la mesure du possible.

8. Cette section s'applique à tout événement lié à de graves incidents environnementaux, sociaux, de santé et de sécurité (tel que ce terme est défini ci-dessous), à des problèmes de main-d'œuvre ou à des populations adjacentes pendant la mise en œuvre du Projet, qui, en ce qui concerne le Projet FIDA concerné:

- i) a un effet négatif matériel direct ou potentiel;
- ii) a attiré de manière significative l'attention négative de parties extérieures ou a créé des rapports négatifs importants dans la presse nationale ou les médias; ou
- iii) donne lieu à des responsabilités potentielles importantes.

Dans l'éventualité d'un tel événement, l'Emprunteur devra:

- informer rapidement le FIDA;
- fournir des informations sur ces risques, impacts et accidents;
- consulter les parties prenantes par le Projet sur la manière d'atténuer les risques et les impacts;
- effectuer, le cas échéant, des évaluations supplémentaires et des engagements des parties prenantes conformément aux exigences du SECAP;
- ajuster, le cas échéant, le mécanisme de règlement des griefs au niveau du Projet conformément aux exigences du SECAP; et
- proposer des changements, y compris des mesures correctives au(x) Plan(s) de gestion (le cas échéant), conformément aux résultats de cette évaluation et de ces consultations, pour approbation par le FIDA.

Un Incident **ESHS** grave signifie un incident, un accident, une plainte grave concernant des questions environnementales, sociales (y compris le travail et la communauté), de santé et de sécurité (ESSS) qui se produisent dans le cadre du Prêt ou des activités de l'Emprunteur. Les incidents ESSS graves peuvent comprendre des incidents de nature: i) environnementale, ii) professionnelle, iii) de santé et de sécurité publiques, ou iv) sociale, ainsi que des plaintes et griefs matériels adressés à l'Emprunteur (par ex. toute explosion, tout déversement ou tout accident du travail entraînant la mort, des blessures

graves ou multiples ou une contamination matérielle de l'environnement, les accidents de membres du public/des communautés locales entraînant la mort ou des blessures graves ou multiples, le harcèlement sexuel et la violence impliquant la main-d'œuvre du Projet ou en rapport avec des menaces graves pour la santé et la sécurité publiques, une compensation de réinstallation inadéquate, perturbations des écosystèmes naturels, pratiques discriminatoires dans la consultation et l'engagement des parties prenantes (y compris le droit des personnes affectées à un consentement libre, préalable et éclairé), toute allégation nécessitant l'intervention de la police ou d'autres autorités chargées de l'application de la loi, comme des pertes de vies humaines, des violences sexuelles ou des abus sur des enfants, qui i) ont, ou sont susceptibles d'avoir un effet négatif important; ou ii) ont attiré, ou sont susceptibles d'attirer une attention négative substantielle de parties extérieures; ou iii) de créer des rapports médiatiques/de presse négatifs substantiels; ou iv) donnent, ou sont susceptibles de donner lieu à des responsabilités potentielles importantes.

9. L'Emprunteur s'assure ou fait en sorte que l'Agent principal du Projet, les contractants, les sous-traitants et les fournisseurs s'assurent que les processus pertinents définis dans le SECAP Edition 2021 ainsi que dans les PGESC et le(s) Plan(s) de gestion (le cas échéant) sont respectés.

10. Sans limitation de ses autres obligations de signalement en vertu de la présente convention, l'Emprunteur doit fournir au Fonds:

- des rapports sur l'état de conformité avec les normes, mesures et exigences énoncées dans le SECAP Edition 2021, les PCSE et le Plan de gestion (le cas échéant) sur une base semestrielle - ou à toute autre fréquence convenue avec le Fonds;
- des rapports sur tout incident et/ou accident social, environnemental, de santé et de sécurité survenu pendant la phase de conception, la mise en œuvre du Projet et proposer des mesures correctives. L'Emprunteur divulguera les informations pertinentes de ces rapports aux personnes affectées dans les plus brefs délais dès la soumission desdits rapports; et
- les rapports sur tout manquement aux normes, mesures et exigences énoncées dans le SECAP Edition 2021 et le(s) Plan(s) de gestion (le cas échéant), rapidement après avoir pris connaissance d'un tel manquement.

11. L'Emprunteur devra coopérer pleinement avec le Fonds concernant les missions de supervision, les examens à mi-parcours, les visites sur le terrain, les audits et les visites de suivi à entreprendre conformément aux exigences du SECAP Edition 2021 et du/des Plan(s) de gestion (le cas échéant), comme le Fonds le juge approprié en fonction de l'échelle, de la nature et des risques du Projet.

12. En cas de contradiction/conflit entre le(s) Plan(s) de gestion, le cas échéant, et l'Accord de financement, l'Accord de financement prévaudra.

Logical framework

Results hierarchy	Indicators	Targets			Means of verification			Hypotheses
		Base-line	Mid-line	End-line	Source	Frequency	Responsibility	
OUTREACH								
	Persons receiving services promoted or supported by the project <i>1105 +16</i>	0	30 000	60 000	M&E System	Twice per year	NCU (national Coordination Unit)	-Youth are interested in the services offered through the project
	-Number of young women (40 per cent)	0	12 000	24 000				
	-Number of young men (60%)	0	18 000	36 000				
	Corresponding number of households reached (CI 1.a)	0	30 000	60 000				
	Estimated corresponding total number of households members (CI 1.b)	0	30 000 x average hh size	60 000 x average hh size				
	Households satisfied with project-supported services (SF 2.1)	0	80%	80%	COI survey/ MTR/ completion	Years 1, 3 and 7	NCU	
	Households reporting they can influence decision-making of local authorities and project-supported service providers (SF 2.2)	Base-line survey	70%	70%		Years 1, 3 and 7	NCU	
Contribute to wealth creation and a reduction in poverty of rural youth in Mali	Number of persons [youths] with increased incomes (IFAD12 2.1.1)	Base-line survey	25 000	50 000	COI survey/ MTR/ completion	Years 1, 3 and 7	NCU	-Economic growth is not too strongly impacted by the security crisis
	Number of persons [youths] with strengthened resilience (IFAD12 2.1.4)	Base-line survey	40 000	60 000		Years 1, 3 and 7	NCU	
	Decrease in food insecurity by 10% as measured by FAO's FIES (IFAD12 1.2.1)	Base-line survey		10%	COI survey – FIES Module (Food Insecurity Experience Scale)			
DEVELOPMENT OBJECTIVE								

Results hierarchy	Indicators	Targets			Means of verification			Hypotheses
		Base-line	Mid-line	End-line	Source	Frequency	Responsibility	
Promoting entrepreneurial acumen in rural areas and facilitating the economic integration of youth in agricultural value chains and non-agricultural sub-sectors	Supported rural enterprises reporting an increase in profit (CI 2.2.2) - Lead by young men - Lead by young women	0 0	70% 70%	70% 70%	COI survey/ MTR/ completion and M&E System	Years 1, 3 and 7	NCU	-Youth are interested in investing in the agricultural value chains and non-agricultural sub-sectors fostered under the project -Microenterprises and IGAs are profitable and meet market demands -Markets are not saturated
EFFETS ET PRODUITS								
Outcome 1. <i>An institutional and socio-economic environment more conducive to promoting rural youth entrepreneurship and employment in rural areas</i>	Number of supported rural producers' organization members reporting new or improved services (for youth) provided by their organization (CI 2.2.4)	0	Tbd	Tbd	COI survey/ MTR/ completion	Years 1, 3 and 7 and/or annually starting in year 2	NCU, SPs	-Institutional stability and political will to implement pro-youth policies and strategies -Public sector budget allocations are sufficient to meet youth training needs and to allow for their economic integration -Awareness on the part of sectoral actors about the importance of vocational training for youth -Sectoral actors are enabled by clearly assigned roles and functions
	[Youths'] Households reporting improved physical access to markets, processing and storage facilities (CI 2.2.6)	Base-line survey	25 000	55 000				
	Percentage increase of youth membership in organisations/groups/associations (IS)	Base-line survey	30%	40%				
Output 1.1. The capacities of public and private institutions dealing with vocational training and economic integration of youth, are strengthened	Number of persons who are members of institutions and organisations promoting youth entrepreneurship in rural areas who have been trained (IS) -National agencies or institutions -Resource centres -Vocational training centres -Federations or apex organisations of producers -Farmer organisations	0	Tbd	Tbd	M&E System	Half-yearly	NCU, SPs	-Les centres de formation ont la volonté et la capacité de déployer des approches modernes et appropriées répondant aux besoins des jeunes et du marché
Output 1.2. Bulking infrastructure is constructed and is operational to the benefit of rural youth and their sustainable integration in agricultural value chains	Market, processing or storage facilities constructed or rehabilitated (CI 2.1.6) -Marketing -Processing -Storage	0	123 Tbd 88 Tbd	175 Tbd 125 Tbd	M&E System	Quarterly	NCU, SPs	-Infrastructure management is not subject to élite capture -Infrastructure management models are performant -Socio-cultural constraints to the participation of youth and women are overcome
	Farmland under water-related infrastructure constructed/rehabilitated (CI 1.1.2)	0	1365	1950	M&E System			

Results hierarchy	Indicators	Targets			Means of verification			Hypotheses
		Base-line	Mid-line	End-line	Source	Frequency	Responsibility	
Outcome 2. Jobs (self-employed or salaried) are created to the benefit of youth along all agricultural value chain segments and in non-agricultural sub-sectors	Beneficiaries with new jobs/employment opportunities (CI 2.2.1) of which 60% young men of which 40% young women	0	30 000 15 000 12 000	60 000 36 000 24 000	COI survey/ MTR/ completion	Years 1, 3 and 7 and/or annually starting in year 2	NCU	-Selected agricultural value chains are conducive to sustainable youth employment -Private sector absorption capacity of new entrants is assured -The security crisis does not lead to a deterioration of the training environment and does not pose an obstacle to youth accessing project services
	[Youths'] Households reporting using rural financial services (CI 1.2.5)	Base-line survey	30 000	50 000				
	[Youths'] Households reporting improved access to land, forests, water or water bodies for production purposes (CI 1.2.1)	Base-line survey	Tbd	Tbd				
Output 2.1. Rural youth are supported to identify a professional career path and have access to appropriate non financial BDS services	Rural enterprises accessing business development services (CI 2.1.1)	Base-line survey	25 000	45 000				
	Persons trained in income-generating activities or business management (CI 2.1.2) - Young men - Young women	0	30 000	60 000	NCU, SPs	Quarterly	NCU	-Training is fully in line with market requirements and are accessible to rural youth -The opportunity cost of participating in a training is lower than that of participating in household activities aimed at ensuring food security
	Number of supply chain service agreements signed	0	3 000	12 000				
Output 2.2. Rural youth are supported to identify a professional career path and have access to appropriate financial BDS services	Persons in rural areas accessing financial services (savings, credit, insurance, remittances) (CI 1.1.5) - Young men - Young women	Base-line survey	25 000	40 000	MFI reports, M&E System	Quarterly	NCU, MFIs	-Willingness of youth to take out loans -Terms and conditions for youth loans are reasonable -Enterprises are profitable enough to allow loan repayments -MFIs accompany youth taking out loans
	Financial service providers supported in delivering outreach strategies, financial products and services to rural areas (CI 1.1.6)	0	5	11	M&E System	Yearly	NCU	
	Persons in rural areas trained in financial literacy and/or use of financial products and services (CI 1.1.7) - Young men - Young women	0	30 000	60 000	M&E System, SP reports	Quarterly	NCU	

Integrated project risk matrix

Contexte national	Substantiel	Moyen
Engagement politique	Substantiel	Moyen
<p>Risque:</p> <p>At present, the political situation of Mali is rather difficult, but expected to improve in the coming months as the government is likely to succeed in negotiating a softening of sanctions with ECOWAS (there is broad consensus that the current sanctions are in principle justified but exaggerated). Should this fail, counterpart funding will be unlikely to materialise. On the positive side, political turnover or changing political priorities are unlikely. Currently, project ownership is very strong, both at central and at decentralised level. With respect to the former, the first phase represented the government of Mali's flagship project for addressing rural youth issues successfully (culminating in the November 2021 National Forum on Youth Entrepreneurship, which provided a lot of visibility to the project, and which featured recommendations for a second phase formulated by youth groups themselves and endorsed by national policymakers). With respect to the latter, Regional Councils and elected representatives see the project as their most promising vehicle to fight against youth unemployment, out-migration, and the continued emergence of new violent and extremist groups (which pay youths monthly stipends to join them).</p>	Substantiel	Moyen
<p>Mesures d'atténuation:</p> <p>IFAD continues to monitor the situation closely. To the best of our knowledge, DPs (UN and IFIs) continue to fund development activities in Mali, and have adopted a wait-and-see attitude - with the exception of the EU, which has stopped its direct budget support to government. As part of the exit strategy of first phase (completion 28 Feb 2022; closing 30 Sept 2022), remaining core PMU staff will continue to further increase political ownership and policy engagement, by showcasing project successes and deploying an extensive communication strategy. Many project activities are directly channelled to the private sector (e.g., microfinance institutions) and service providers (private and NGO). Together with farmer and civil society organisations, rural youths organisations have been showing very strong ownership over, and commitment to, the project, creating a dynamic and momentum that government will find almost impossible to ignore. In sum, political pressure in favour of a second phase of the project is likely to prevail over potential political U-turns. As a case in point, the project (through its national coordinator) and IFAD, have both been nominated by 'Barometre' magazine, Mali's main civil society watchdog/citizen jury, as winners of their 2021 prize for service to the country (see attachment).</p>		
Co-financements		
<p>Risque:</p> <p>The current financing gap of USD 39 million is significant. Unless it can be filled, the project cannot be implemented as conceived.</p>		
<p>Mesures d'atténuation:</p> <p>IFAD will continue to work jointly with Government of Mali in a quest to mobilise additional co-financing. The fall-back option will be to use IFAD resources from the next PBAS cycle.</p>		
Gouvernance	Moyen	Moyen
<p>Risque:</p> <p>Although there is relatively weak governance at central government level, IFAD supported projects are situated at arm's length and are largely ringfenced against the intrusion of bad practices and political interference. Which does not mean that there are no issues: the still ongoing country programme audit by AUO has uncovered many of them, including with respect to contract management, reporting, etc. However, the audit arguably confirms that although there is a lot of room for improvement, there are no major shortfalls, and thus no major governance risks during project implementation. In fact, given the country context, the IFAD country programme has been doing remarkably well (better than many other DP country programmes) and is one of the best in WCA, on most performance criteria.</p>	Moyen	Moyen

<p>Mesures d'atténuation:</p> <p>The project will be implemented through a PMU with decision-making and financial autonomy (which has served past IFAD supported projects very well). Audits will continue to be performed by private firms (with a track record over the last decade or so, of unqualified auditor opinions and of reports submitted before the 30 June deadline). Procurement will continue to be subjected to low thresholds for IFAD's prior review. As an integral part of the country programme and further fine-tuning the country programme approach, a specialised procurement expert will be hired as a PMU staff member on a full time basis.</p>		
<p>Macroéconomie</p>	Moyen	Faible
<p>Risque:</p> <p>The macroeconomic impact of the current political situation has in part been outlined in the 'engagement politique' section above. If the sanctions continue unchanged, Mali will no doubt encounter fiscal, debt management/sustainability problems, and will not be able to service its debt to IFAD. Whilst local (agricultural) value chains and markets are likely to suffer more from the continuing impact of the Covid-19 pandemic than from the ECOWAS sanctions, there are risks related to exports with the closing of borders to most neighbouring countries. This will affect especially cotton producers and severely impact their incomes, purchasing power, livelihoods, and food security. Yet, the bulk of agricultural production (in particular rice and maize) is sold locally and contributes to household food security. The World Bank, AfDB, and West African Development Bank have been commissioned by the DP rural development WG to assess the macroeconomic impact on Mali's economy, and this work is currently ongoing. Prices for the main staple foods are however expected to remain stable, at least in the short term.</p>	Moyen	Faible
<p>Mesures d'atténuation:</p> <p>In addition to promoting food crop production and value chains, which will continue to enjoy strong local demand notwithstanding possible macroeconomic shocks, the second phase will add the non-agricultural sector to its menu of interventions, promoting local job creation delinked from, e.g., agricultural exports.</p>		
<p>Fragilité et sécurité</p>	Substantiel	Moyen
<p>Risque:</p> <p>Fragility and insecurity have unfortunately been a feature of Mali over the last decade or so, since the beginning of the emergence of jihadist and other extremist groups, as well as opportunistic criminal gangs and activities such as illegal gold mining. During the first phase, FIER could therefore not be implemented in the entirety of the planned project area. Climate change, soil erosion and natural calamities (droughts and floods) continue to be another risk factor.</p>	Substantiel	Moyen
<p>Mesures d'atténuation:</p> <p>As during the first phase, the project will deploy a cautious strategy of expanding into areas that may not be secure. Specialised private sector and NGO service providers will be able to work in some of these areas, once the minimum condition for doing so, are met. Learning from the first phase, mitigation actions in this respect will include: 1) de-emphasising implementation through third party service providers and emphasising implementation through pre-existing, endogenous organisations (national youth, women, and farmer federations and their sub-national member organisations, national and sub-national trade associations, CBOs, MFIs, etc.); 2) diversification: within the agricultural sector, and with the addition of the non-agricultural sector; 3) investments in irrigation and climate smart agriculture; and 4) community-based youth champions advocating for local development and raising awareness about the existence of income-generating opportunities).</p>		
<p>Stratégies et politiques sectorielles</p>	Substantiel	Moyen
<p>Alignement des politiques</p>	Moyen	Faible

<p>Risque:</p> <p>The main policy environment and sectoral strategies in Mali are sufficiently pro-poor, pro-youth, gender-sensitive, and supportive of smallholder farming; they are reasonably well-aligned with IFAD policies and strategic objectives. On the other hand, however, some of the laws (e.g., those related to organisational development, agricultural cooperatives, value chain related organisations, community development committees, etc.) are obsolete or non-existent. This has, however, not proven to be a substantial constraint to implementing IFAD projects successfully so far; rather, the sustainability of benefits is in part hindered by this out-dated and/or incomplete legal framework/enabling environment. Although sub-optimal, both the policy and legal basis for empowering IFAD target groups in the medium to longer term, can, however, in sum be deemed to be solid enough for IFAD's practical purposes related to country programme implementation.</p>	Moyen	Faible
<p>Mesures d'atténuation:</p> <p>The project will continue to lead by example, implementing existing policies at central and, in particular, at decentralised level, where local government units are mostly ill prepared to do so by themselves, lacking both (financial and human) resources and guidance. IFAD will take advantage of its sound reputation with Government of Mali to continue to pursue increasingly close alignment with, and further fine-tuning of, national policies, especially those related to youth and gender. Under this second phase, endogenous youth organisations will play a prominent role in policy advocacy, informed, inter alia, by project experience and exposure to good practices.</p>		
<p>Élaboration et mise en œuvre des politiques</p>	Substantiel	Moyen
<p>Risque:</p> <p>Like in many countries in the sub-region, the policy preparation process is still mostly driven by DPs, although it is also, increasingly, led by regional organisations such as ECOWAS and AU. The main risk in this connection is that the many well-intended policies are not implemented as intended, because of a lack of funding, or sufficient detail and clarity on 'how' to implement them (rather like laws that are 'dormant' because they lack the necessary by-laws to guide their implementation). In the specific case of this project, policies to promote vocational training for youth, e.g., exist and are adequate. The main risk is in the broader enabling environment within which these policies are supposed to achieve positive outcomes (e.g., government bureaucracy related to business start-ups, lack of qualified non-financial business development services in rural areas, inappropriate loan products from microfinance institutions, cultural issues related to girls' emancipation, etc.).</p>	Substantiel	Moyen
<p>Mesures d'atténuation:</p> <p>FIER 2 will support the Government of Mali in implementing some of the policies mentioned above, and will seek to address gender equality (the target objectives are 50 percent male and 50 percent female beneficiaries). It will in particular contribute to improve the enabling environment, through policy dialogue (e.g., the project will explore the possibility of setting up a National Youth Employment Fund, and its affiliated Resource Centres could eventually become 'one-stop shops' for registering microenterprises, as is the case in a number of countries in the region (referred to as 'guichet unique', e.g., in Burkina Faso). Continuing the work that started under the first phase, it will continue to roll out its approach to working with 'special' target groups such as under-age girls and young women, and collaborate with microfinance institutions to develop new, pro-youth loan products, micro-leasing, etc.).</p>		
<p>Contexte environnemental et climatique</p>	Élevé	Moyen
<p>Vulnérabilité du projet aux conditions environnementales</p>	Élevé	Moyen
<p>Risque:</p> <p>Mali's agricultural sector and value chains are vulnerable to climate change and the risk of natural disasters. Most agriculture is rainfed, and rainfall patterns are highly variable both from year to year as well as within seasons.</p>	Élevé	Moyen

<p>Mesures d'atténuation:</p> <p>FIER 2 will conduct/update existing agricultural value chain related studies that will assess the vulnerability of value chains to vulnerability to environmental conditions. Only those agricultural value chains with reasonable exposure will be supported, and small-scale irrigation as well as climate smart agricultural practices will be promoted. The second phase will also include job creation in the non-agricultural sector, which will contribute to further limit project vulnerability to environmental conditions.</p>		
<p>Vulnérabilité du projet aux impacts des changements climatiques</p>	Substantiel	Moyen
<p>Risque:</p> <p>Mali is a country that is very vulnerable to the effects of climate change, and one of the least well prepared to deal with them. According to the ND-GAIN index, it is the 7th most vulnerable country (out of 182), but occupies only the 39th place in terms of its preparedness.</p>	Substantiel	Moyen
<p>Mesures d'atténuation:</p> <p>See above.</p>		
<p>Portée du projet</p>	Moyen	Faible
<p>Pertinence du projet</p>	Faible	Faible
<p>Risque:</p> <p>The first phase has shown that the project is highly relevant to government priorities and its target groups. It is the host ministry's flagship project to address the continuously worsening situation of under- and unemployment of rural youth. Under FIER, demand for project services far exceeded supply, with more than 2 500 youth projects that are ready but could not be supported because of a lack of sufficient funds, and many more that were stopped earlier on in the process, to avoid further disappointment among target youth.</p>	Faible	Faible
<p>Mesures d'atténuation:</p> <p>No mitigation action is necessary, as the project is very likely to remain sufficiently relevant and responsive to the needs and priorities of intended target groups throughout its lifespan of 7 years.</p>		
<p>Solidité technique</p>	Moyen	Faible
<p>Risque:</p> <p>As a second phase project, FIER 2 rests on solid and tested technical foundations, as its approaches have been adjusted, adapted, fine-tuned and scaled up over the last 7 years. Its complexity is for the most part only apparent, and is justified by the need for enhanced project relevance, i.e., a sophisticated enough response that does justice to the complexity of rural youth issues and the diversity of their individual situations and ambitions. Under the first phase, the PMU did an excellent job of implementing FIER, and lived up to the task of matching the range of different project interventions with the different expectations and possibilities of target groups.</p>	Moyen	Faible
<p>Mesures d'atténuation:</p> <p>Supervision missions will closely monitor implementation capacity and the need to possibly simply some aspects of project design. The MTR will be an opportunity to validate/fine-tune or simplify/redesign certain components and sub-components.</p>		
<p>Capacités institutionnelles d'exécution et de viabilité</p>	Moyen	Moyen
<p>Modalités d'exécution</p>	Moyen	Faible

Risque: <p>As explained above, FIER 2 is a second phase of a well performing project with tested implementation arrangements. The lessons learned section of the PCN already features several items related to this matter, and will be further detailed during design. One of the lessons not mentioned in that section refers to the need for realistic budgeting of activities, as FIER has run out of financial resources during the first phase because the costs of successfully setting up youth IGAs and RMEs from scratch were underestimated.</p>	Moyen	Faible
Mesures d'atténuation: <p>The second phase will ensure that realistic budgets are allocated to youth IGAs and RMEs. The main rationale of the project, i.e., addressing the under- and unemployment of rural youth, is an area of interest to most if not all DPs, and the design mission will explore co-financing options in this regard.</p>		
Suivi-évaluation des dispositifs	Moyen	Moyen
Risque: <p>The risk that the project executing agency's M&E processes and systems are weak or inefficient are minimal. During its first phase, FIER has been able to successfully address many issues that arose during implementation, in a gradual but timely manner. The project has managed to fine-tune its approaches based on evidence underpinned by quantitative and qualitative data collected in the field. The PMU's M&E expert under the first phase is a very experienced professional with a strong technical background, and he has been able to set up a relatively rigorous data collection system that channels information and knowledge from the community level upwards through the meso-level to the national level.</p>	Moyen	Moyen
Mesures d'atténuation: <p>The design mission of the second phase will take a closer look at what worked and what didn't work in FIER's M&E system, including its M&E manual. Adopting a country programme approach, FIER 2 will seek to further improve the system's function as a management tool and as a way of increasing our knowledge of current rural youth issues - many of which are expected to be relevant beyond Mali, in a number of countries.</p>		
Gestion financière du projet	Substantiel	Moyen
Organisation et dotation en personnel du projet	Substantiel	Moyen
Risque: <ul style="list-style-type: none"> • Des capacités et des expériences insuffisantes qui pèseraient sur la capacité du SAF à délivrer des informations fiables et exhaustives sur l'exécution financière • des dysfonctionnements dans les inter-actions entre le Siège et des Antennes, des relations hiérarchiques conflictuelles et une répartition inadaptée des tâches qui affecteraient la mise en œuvre des interventions, les décaissements et les reconstitutions de fonds 	<i>Elevé</i>	<i>Substantiel</i>
Mesures d'atténuation: <ul style="list-style-type: none"> • recrutement d'un Responsable de l'Appui Fiduciaire aux OPA qui aura à charge la gestion financière des conventions avec les partenaires de mise en œuvre et la supervision financière des subventions accordés aux Bénéficiaires. • recrutement d'un assistant administratif dans les antennes, en charge des questions administratives et de la gestion de la caisse • mise en place par le RAF de FIER 2, d'un cadre d'échange d'informations et de mise en commun des ressources. 		
Budgétisation du projet	Substantiel	Moyen

<p>Risque:</p> <ul style="list-style-type: none"> • des difficultés de planification, d'organisation du travail et coordination interne entre les entités d'implémentation de FIER 2 qui affecteraient l'exercice de budgétisation annuel; • un cadrage budgétaire annuel qui ne tient pas compte de toute la période d'exécution de FIER, et un suivi non rigoureux et non exhaustif des engagements budgétaires annuels qui pourraient induire une consommation des fonds anticipée sur les guichets de financement • budget annuel prévu pour les partenaires de mise en œuvre n'est pas en phase avec leurs capacités d'exécution; 	Substantiel	Moyen
<p>Mesures d'atténuation:</p> <ul style="list-style-type: none"> • Le Manuel de Mise en Œuvre du Projet fera la ségrégation des obligations et définira les rôles et responsabilités des entités d'implémentation dans le processus d'élaboration du PTBA • le Budget annuel du PTBA fera l'objet d'une planification financière rigoureuse avec un plan de décaissement prévisionnel adossé au Budget annuel lors de l'élaboration du PTBA afin d'étaler les décaissements sur toute la période prévue pour l'exécution du projet • Nécessité d'une bonne exploitation des données sur les décaissements des partenaires, durant les exercices budgétaires précédentes, lors du processus de budgétisation; 		
<p>Flux de fonds et procédures de décaissement du projet</p>	Elevé	Substantiel
<p>Risque:</p> <ul style="list-style-type: none"> • Insuffisance de ressources financières pour assurer la continuité de l'exécution du projet qui pourrait entraîner une clôture anticipée • Des modalités de gestion des fonds mal définies dans les conventions et les contrats avec les Partenaires d'exécutions et prestataires qui pourraient conduire à des mises à disposition de fonds inadaptées et influencer sur la mise en œuvre sur le terrain 	Elevé	Substantiel
<p>Mesures d'atténuation:</p> <ul style="list-style-type: none"> • En plus du FIDA, d'autres bailleurs de fonds ont d'ores et déjà marqué leur intérêt pour le financement de FIER 2, limitant ainsi le risque lié au bouclage du financement; • Pour les flux de fonds vers les partenaires, les décaissements de fonds seront effectués sur la base d'avance de fonds renouvelables pour mitiger le risque de surliquidité au niveau des partenaires de mise en œuvre. 		
<p>Contrôles internes du projet</p>	Substantiel	Moyen
<p>Risque:</p> <ul style="list-style-type: none"> • Processus et des procédures de contrôle interne faibles et/ou inadaptées pour un projet impliquant plusieurs agences d'exécution dans la gestion fonds qui impacteraient sur la recevabilité et l'éligibilité des dépenses du Projet • Une séparation insuffisante des tâches et un cumul préjudiciable sur le contrôle interne au niveau des antennes, • Contrôle financier insuffisant sur les dépenses des Partenaires d'exécution et l'utilisation faite des fonds du projet sur le terrain; 	Substantiel	Moyen
<p>Mesures d'atténuation:</p> <ul style="list-style-type: none"> • Les activités de contrôle interne dans le manuel fiduciaire prendront en compte les spécificités d'une gestion décentralisée, la périodicité et les acteurs responsables seront bien détaillés; • Les rôles et responsabilités des assistants- comptables et assistants administratifs des antennes seront clarifiés; • procédure dans le manuel fiduciaire sur la justification et le recouvrement des avances de fonds aux Partenaires de mise en œuvre; • Plan Annuel d'Audit interne qui prendra en compte la vérification de l'utilisation faite des fonds du Projet sur le terrain; 		

Information comptable et financière du projet	Substantiel	Moyen
<p>Risque:</p> <ul style="list-style-type: none"> • Absence d'un système d'information financière intégré dans un contexte de gestion financière décentralisée affecterait la transparence sur les dépenses • Un reporting financier peu orienté sur les analyses de performances et d'efficacité et qui ne serait pas utile à la prise de décision • Retards dans la soumission des Rapports Financiers Intérimaires et les états financiers annuels du projet au FIDA. 	Substantiel	Moyen
<p>Mesures d'atténuation:</p> <ul style="list-style-type: none"> • Le système d'informations financières, grâce à une utilisation efficace des fonctionnalités du logiciel de gestion financière, va apporter une lisibilité sur les dépenses par centre de coûts (UGP, Antennes, Partenaires de mise en œuvre, situation financière consolidée); • Le reporting financier sera axé sur le profil des dépenses afin d'évaluer l'impact financier réel du Projet sur les bénéficiaires. Des indicateurs de performance et d'efficacité seront déterminés à partir des prévisions de coûts du PTBA et rapprochés à l'exécution financière de FIER 2 • Responsabilité du SAF de transmettre au FIDA les RFI, les Etats Financiers non audités et les rapports d'audit externe de FIER 2 suivant le calendrier prévu dans la LTB 		
Audit externe du projet	Moyen	Faible
<p>Risque:</p> <ul style="list-style-type: none"> • Expériences insuffisantes des cabinets d'expertises comptables et retard dans le processus de sélection et la réalisation des travaux d'audit qui pénaliseraient la capacité du Projet à transmettre son rapport d'audit avant le 30 juin • Le champ de l'audit ne couvre pas les fonds accordés aux Partenaires d'Exécution, aux Microprojets des bénéficiaires • Faible application des recommandations formulées par l'auditeur externe 	Moyen	Faible
<p>Mesures d'atténuation:</p> <ul style="list-style-type: none"> • Ouverture de la Consultation de cabinet d'audit au niveau régional et respect des clauses de la LTB et des Directives du FIDA en matière d'Audit; • TdR obligatoirement non objeté par le FIDA; • L'auditeur interne sera chargé du suivi de la mise en œuvre des plans d'actions. 		
Passation des marchés relatifs au projet	Moyen	Faible
Cadre juridique et réglementaire	Moyen	Faible
<p>Risque : l'insuffisance des données sur les acquisitions de faible montant (inférieures à 5.000.000 FCFA) sur le système SIGMAP risque de ne pas permettre (i) un suivi effectif de la passation de marchés et (ii) un registre exhaustif des contrats. Les petits contrats issus des partenariats, dont le nombre est très élevé, risquent de ne pas être bien suivis et enregistrés/comptabilisés dans les registres des contrats</p>	Moyen	Faible
<p>Mesure d'atténuation : Le projet FIER 2 devra tout mettre en œuvre pour que le PPM soit le plus exhaustif possible pour permettre le suivi de la passation de marchés, quel que soit le montant. De plus, le projet devra utiliser la nouvelle plateforme de bout en bout (PETE) en lien avec le PPM et le CMT/NOTUS</p>		
<p>Risque: Compte tenu des spécificités de certaines prestations (partenaire de mise en œuvre, encadrement et accompagnement des jeunes, appui de proximité,...), l'utilisation des méthodes de passation de marchés non concurrentielles risque d'être fréquente</p>	Moyen	Moyen
<p>Mesures d'atténuation : Le projet FIER 2 devra, dans la mesure du possible, recourir à la mise en concurrence ouverte, pour respecter le principe de libre accès à la commande publique, et limiter au maximum l'utilisation des méthodes non concurrentielles à 25% (en nombre et en montant). Il est également recommandé de recourir à des supports de publications appropriés (i) pour assurer un nombre suffisant de candidats répondant (ii) pour faire jouer la concurrence en faveur du prix et de la qualité (iii) pour éviter les procédures infructueuses par manque de candidats, et qui mènent à l'utilisation des procédures non concurrentielles</p>		
Responsabilité et transparence	Substantiel	Moyen

Risque : avec un indice de perception de la corruption élevé du pays (score : 29/100 en 2021), la corruption risque d'affecter l'intégrité du processus de passation de marchés et de gestion des contrats	Substantiel	Moyen
Mesures d'atténuation : Le projet FIER 2 devra mettre en œuvre les dispositions visant à promouvoir la transparence et l'intégrité dans le processus de passation de marchés : (i) l'application effective des dispositions du décret 2016-0888/P-RM portant code de l'éthique et de déontologie dans les marchés publics (ii) l'Information, la sensibilisation, et la mise en application des dispositions de la Politique du FIDA en matière de prévention de la fraude et de la corruption à l'endroit tous les intervenants à la mise en œuvre du projet et à tous les bénéficiaires des ressources du projet. (iii) le renforcement de la transparence : publication des adjudications de contrat et des rapports d'avancement du projet et provenant des entités d'exécution (partenaires de mise en œuvre) sur le site web du projet et celui du Ministère de tutelle (iv) la conduite de l'audit externe avec l'intervention d'un expert en passation de marchés parmi le personnel du cabinet d'audit - inspection physique d'un échantillon représentatif de tous les contrats mis en œuvre par le projet (v) la mise en place au sein du projet d'un mécanisme de gestion des plaintes		
Capacité en matière de passation de marchés publics	Moyen	Moyen
Risque : Le projet a prévu de recruter un seul responsable en passation de marchés (RPM) au niveau central, sans assistant. Il n'est pas prévu de responsable en passation de marchés au niveau régional. Ce qui présente un risque d'insuffisance d'effectif et de cumul de fonction incompatible	Moyen	Moyen
Mesure d'atténuation : Le manuel des procédures du projet devra prévoir un arrangement au niveau central et régional pour diminuer le risque : identification de responsables fonctionnaires centraux et régionaux pour compléter les effectifs. La disposition prévue sera à évaluer à la première mission de supervision, et le renfort d'effectif sera décidé si cette faiblesse affecte la bonne marche des acquisitions		
Processus de passation de marchés	Moyen	Faible
Risque : Sur la base des pratiques existantes, il y a un risque de retard dans les passations de marché : (i) le traitement des processus au niveau du Ministère de tutelle (validation PPM, validation DAO, approbation des rapports d'évaluation, circuit de signature...) peut entraîner des retards dans la passation de marchés; (ii) Certains intervenants (projet, ministères...) devant participer à la passation de marchés à travers les différentes étapes (ouverture des plis, évaluation des offres...) peuvent ne pas bien connaître les procédures nationales et/ou celles du FIDA;	Moyen	Moyen
Mesures d'atténuation : (i) Le FIDA et le Ministère de tutelle (point focal FIDA) fera un suivi étroit des échéanciers prévus dans le PPM, allant de la préparation des dossiers d'appel d'offres jusqu'à l'adjudication des contrats. (ii) Formation intensive en passation de marchés (procédures nationales/FIDA) pour le personnel du projet et du gouvernement participant à la passation des marchés, ainsi que pour les partenaires de mise en œuvre; formation à mettre en œuvre au démarrage du projet et en cas de besoin (iii) Saisie des opérations sur SIGMAP à effectuer au niveau du projet INCLUSIF.		
Risques : La non-participation du RPM au processus d'établissement des PTBA, constitue un risque sur la cohérence PTBA/PPM et sur le calendrier de mise en œuvre	Substantiel	Faible
Mesures d'atténuation : La coordination du projet et le Ministère de tutelle devra assurer à ce que le RPM fasse partie intégrante du processus d'élaboration du PTBA; notamment pour assurer un arbitrage sur les coûts des prestations et les délais de passation de marchés à prendre en compte dans les calendriers de mise en œuvre des activités planifiées		
Risques : L'utilisation des méthodes de passation de marchés non alignées aux pratiques internationales et aux Directives du FIDA pour les marchés de prestations intellectuelles (DRPR : Demande de renseignement de prix restreint, DC : Demande de cotations) risquent de conduire à des passations de marchés non conformes	Substantiel	Faible
Mesures d'atténuation : Le FIER 2 devra veiller au respect strict des méthodes de sélection adéquates aux prestations intellectuelles et aux services de consultant, celles prescrites dans le guide de passation de marchés du FIDA. Assurer un renforcement de capacité des responsables du projet, du Ministère de tutelle, ainsi que des partenaires de mise en œuvre au démarrage du projet, et en cours de mise en œuvre selon les besoins		
Administration et gestion des contrats	Moyen	Faible

Risque : Les procédures de gestion, de suivi et d'administration des contrats risquent de ne pas être adéquates pour assurer (i) l'exécution efficace des contrats dans les délais impartis suivant les termes et conditions des contrats, et (ii) l'atteinte des objectifs visés	Moyen	Faible
Mesures d'atténuation : (i) Renforcement des conditions sur la gestion appropriée des contrats et renforcement de la formation y afférente; ii) Suivi et inspections physiques régulières, vérifications de conformité et contrôle qualité des biens/travaux/services livrables par l'équipe du projet et du Ministère de tutelle (iii) Audit externe avec l'intervention d'un expert en passation de marchés parmi le personnel du cabinet d'audit - inspection physique d'un échantillon représentatif de tous les contrats mis en œuvre par le projet		
Impact environnemental, social et climatique	Faible	Faible
Conservation de la biodiversité	Faible	Faible
Risque: Given the nature of the project, this risk is low.	Faible	Faible
Mesures d'atténuation: These risks are mitigated, amongst other things, by the project's strong emphasis on the use of innovative climate smart technologies and state-of-the-art agribusiness solutions. The IGAs and RMEs being promoted need in large part to focus on serving niche markets of good quality and nutritious food products. GAP and 'green technologies' will be promoted under the project.		
Efficience des ressources et prévention de la pollution	Moyen	Faible
Risque: There is only a low risk that there will be 'significant' pollution to air, water, and land, and that it would promote an inefficient use of finite resources. Within agricultural value chains, some of the transportation and processing activities in particular may potentially be polluting; their small scale, however, will ensure that this risk is only low.	Moyen	Faible
Mesures d'atténuation: These risks are mitigated, amongst other things, by the project's strong emphasis on the use of innovative climate smart technologies and state-of-the-art agribusiness solutions. The IGAs and RMEs being promoted need in large part to focus on serving niche markets of good quality and nutritious food products. GHP and 'green technologies' will be promoted under the project. NGOs working as service providers with the project will follow due diligence protocols and a 'do-no-harm' approach when engaging with communities and microentrepreneurs. The latter's activities are too small-scale to pose any serious threat of pollution, and are furthermore encouraged to take up 'green' technologies such as, e.g., solar panel powered equipment.		
Patrimoine culturel	Faible	Faible
Risque: In the case of this particular project, this risk is so low that it is practically zero. The only risk to cultural heritage could be though the promotion of imported cheap food products of low nutritious quality.	Faible	Faible
Mesures d'atténuation: The project will promote local agricultural value chains and niche markets of higher value, nutritious food products. To the extent possible, this will include NUS (neglected and underutilised species), such as certain pulses and grains.		
Peuples autochtones	Faible	Faible

Risque: The Tuareg (Tamazight speakers), Moors (Arabic speakers), and Songhai and Peulh (Fulani) are the main "indigenous groups" present in the northern part of the country. The Malian state does not recognise the existence of "Indigenous Peoples", as defined by the UNDRIP and ILO Convention 169 on Indigenous and Tribal Peoples in Independent Countries.	Faible	Faible
Mesures d'atténuation: There are very few such groups to be found in the project area. The project will be implemented in the field by endogenous CBOs that are inclusive of these groups where they are present, and by NGOs which follow due diligence protocols and a 'do-no-harm' approach when engaging with communities and microentrepreneurs.		
Conditions de travail	Substantiel	Faible
Risque: In very poor remote rural areas, exploitative labour practices, discriminatory and unsafe/unhealthy working conditions for people employed, are, unfortunately, generally rather common and widespread. Gender based violence is an entirely different risk over which IFAD has even less influence. But the risk of any of this occurring specifically in relation to the project, including third parties and primary suppliers, is low.	Substantiel	Faible
Mesures d'atténuation: In the field, the project will in part be implemented by NGOs which follow due diligence protocols and a 'do-no-harm' approach when engaging with communities and microentrepreneurs; this includes respect of the 'decent work' agenda principles. Also, the project promotes labour-saving technologies, as well as the registration of formerly informal income-generating activities, thus further diminishing this risk somewhat.		
Santé et sécurité communautaires	Moyen	Faible
Risque: In the case of this project, the only risk that has a (low) likelihood of materialising is the one linked to GBV at intra-household level, which can happen, e.g., when women microentrepreneurs start to increase their earn income up to a certain level and beyond.	Moyen	Faible
Mesures d'atténuation: The project will be implemented in the field by endogenous CBOs and NGOs with a robust track record of dealing with gender issues, as part of the 'inclusive finance' approach to microfinance/microenterprise development. IFAD can also in case there is enough need/interest, deploy its household methodologies to counteract this risk and maximise the positive impact of income gains at family level.		
Réinstallation et réinsertion économique des populations	Faible	Faible
Risque: Not applicable.	Faible	Faible
Mesures d'atténuation: Not applicable.		
Émissions de gaz à effet de serre	Faible	Faible
Risque: The economic activities of the microentrepreneurs supported by this project are unlikely to have much impact on greenhouse gas emissions. It should however be noted that there is a lack of expertise at the crossroads of climate change adaptation and private sector development.	Faible	Faible

<p>Mesures d'atténuation:</p> <p>As mentioned above, the project will pay explicit attention to the promotion of 'green' technologies and environmentally friendly innovations. Also, as part of the country programme approach with its emphasis on enhanced KM, and with the newly approved COSOP, there are a number of positive experiences (e.g., by GIZ), to be capitalised upon in Mali.</p>		
<p><i>Vulnérabilité des populations cibles et des écosystèmes aux fluctuations étalées climatiques</i></p>	<i>Faible</i>	<i>Faible</i>
<p>Risque:</p> <p>The risk that the project may significantly increase the exposure or vulnerability of target populations' livelihoods, ecosystems, economic assets or infrastructure to climate variability and hazards, is low.</p>	Faible	Faible

<p>Mesures d'atténuation:</p> <p>Climate smart agriculture will be part of the training curricula of partner CBOs and NGOs. Greater value addition downstream from agricultural production coupled with increases in agricultural productivity will indirectly decrease exposure to climate variability and hazards.</p>		
<p>Parties prenantes</p>	<p>Faible</p>	<p>Faible</p>
<p>Coordination/participation des parties prenantes</p>	<p>Faible</p>	<p>Faible</p>
<p>Risque:</p> <p>As a second phase project with a good track record of stakeholder coordination and participation, this risk is low.</p>	<p>Faible</p>	<p>Faible</p>
<p>Mesures d'atténuation:</p> <p>During FIER 2, this risk will be even lower, given the new emphasis of involving endogenous organisations at all levels, and the prominent role for CBOs that are representative of grassroots stakeholders. In terms of private sector stakeholders, the second phase will also see the addition of Mali's Chamber of Commerce and Industry and of Mali's Chamber of Trades.</p>		
<p>Doléances des parties prenantes</p>	<p>Faible</p>	<p>Faible</p>
<p>Risque:</p> <p>The project will be implemented at decentralised level (including through Regional Consultative Committees) and in the field by a number of inclusive endogenous organisations and CBOs, as well as national and local NGOs, which ensures closer proximity to target groups and easier access to several ways of expressing grievances and lodging complaints. The latter comprise ways of recourse as foreseen by Mali's statutory laws and sectoral policies, through elected citizen representatives at various levels of local government units, as well as customary mechanisms of expressing concerns, in particular with regard to natural resources management. However, the risk that project stakeholders do not know how express their grievances remains.</p>	<p>Faible</p>	<p>Faible</p>
<p>Mesures d'atténuation:</p> <p>The project will include awareness raising sessions about existing grievances and complaints mechanisms and how to use them, and will furthermore set up a complementary project related grievance redress mechanism.</p>		